الأمم المتحدة A/C.1/52/PV.11

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ١١
الخميس، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد موثوسي نكغوي ..... (بوتسوانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البنود ٦٢ إلى ٨٢ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد غيلين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): السيد الرئيس، يسرنا أن نراكم تترأسون اللجنة الأولى، ونحيي سلفكم في ذلك المنصب. كما نرحب بانتخاب أعضاء مكتب اللجنة الآخرين.

وبينما يتفق وفد بيرو مع ما جاء في البيان المشترك المدلى به من قبل باسم أعضاء مجموعة ريو، فإنه يود أن يسترعي الانتباه بشكل خاص إلى عدة مواضيع تنظر اللجنة فيها حاليا.

إن التزام بيرو بالسلم والتنمية من خلال نزع السلاح العام والكامل هو التزام مستمر وحازم. فنحن نريد أن نسهم على نحو قاطع في إقامة نظام دولي يستند إلى احترام الالتزامات المتعهد بها بموجب المعاهدات وغيرها من دعائم القانون الدولي، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بغية بلوغ عالم يسوده السلم وتتحقق فيه التنمية المستدامة.

وقد كانت بيرو من أول البلدان التي وقعت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ويسرني أنه بوسعي أن أبلغكم أن حكومة بيرو صادقت يوم الاثنين، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر على ذلك الاتفاق الدولي، وستقوم بيرو خلال بضعة أيام بإيداع وثيقة التصديق هنا في المقر. وعلى الرغم من أن تلك المعاهدة هي خطوة هامة، فإنه ما زال هناك بعض القرارات الأساسية التي لم تنفذ، خصوصا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن الضروري أن تتجلى الإرادة اللازمة لتحقيق نزع السلاح النووي على نحو متزامن من خلال قرارات متعاقبة وواضحة ومباشرة.

ويحدونا الأمل في أن تترجم الضرورة الملحة لنزع السلاح النووي إلى أفعال ملموسة. ونحن نوجه نداء خاصا إلى جميع الدول كيما تضطلع بمسؤولياتها في هذا الصدد حتى يمكن للمعاهدة أن تدخل فورا حيز النفاذ.

ويتعين علينا الآن أن نتخذ إجراءات حازمة للمضي قدما وبشكل إيجابي صوب بلوغ عالم خال من التهديدات النووية وشبحها الجديد المتمثل في الانتشار. وتحقيقا لهذه الغاية، قدمنا في مؤتمر نزع السلاح مع بلدان أخرى في مجموعة الـ ٢١ مقترحا من أجل وضع برنامج عمل للقضاء على الأسلحة النووية.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

97-86300
9786300

إن الدخول السريع بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة واختتام هذه المفاوضات بنجاح وفقا للفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بالإجماع أمر يتسم بأهمية فائقة لمستقبل المجتمع الدولي.

ونرحب ببدء نفاذ معاهدة بانكوك التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. وينضم ذلك الاتفاق الدولي إلى منظومة تلاتيلولكو في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي القائمة منذ ٣٠ عاما؛ ومعاهدة راروتونغا وبروتوكولاتها في جنوب المحيط الهادئ؛ ومعاهدة بيليندابا في أفريقيا؛ والمعاهدة التي تغطي أنتاركتيكا. وهذا يبين أن شعوب العالم تطالب بمستقبل يسوده السلم ويكون خاليا من التهديد الذي تمثله تلك الأسلحة العشوائية الأثر.

إن حكومتنا، التي ما فتئت تؤكد لوقت طويل ضرورة إيجاد روابط أقوى بين شتى الاتفاقات الإقليمية المتعلقة بإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، لتؤيد تمام التأييد التعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي.

وترى بيرو أن من الأمور الهامة بشكل خاص اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي دخلت حيز النفاذ في شهر نيسان/أبريل الماضي والتي بلغ عدد الدول الأطراف التي وقعت عليها حتى اليوم ١٠٠ دولة. ونعتقد أن التزام الدول الأطراف ودعمها الحقيقي سيجعلان من الممكن لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تشرف على التنفيذ الفعال للاتفاقية. وتمتثل بيرو لجميع الالتزامات الواردة في الاتفاقية بوصفها دولة طرفا فيها.

ونعتقد أن ثمة حاجة هامة وعاجلة لإحراز تقدم في نزع الأسلحة التقليدية بجميع نواحيه. إن معظم النزاعات التي شهدناها في السنوات الأخيرة تدل على أن العنف والموت في الحروب قد تزايدا بتزايد القدرة الفتاكة للأسلحة التي يسير تطويرها قدما.

يضاف إلى ذلك أن بلدنا ملتزم كذلك التزاما راسخا ببذل الجهد الرامي إلى تحقيق الهدف المنشود في خاتمة المطاف، وهو الإزالة الكاملة للألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي تقتل وتشوه المدنيين غير المحاربين. ولذا أودعنا لدى أمانة الأمم المتحدة في تموز/يوليه الماضي، صك تصديقنا على "اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر"، وكذلك على بروتوكولاتها الإضافية - لا سيما البروتوكول الثاني.

إن بيرو قد شاركت، منذ البداية، مشاركة نشطة في عملية أوتاوا، وتنوي أن توقع في كانون الأول/ ديسمبر على الاتفاقية التي تحظر استعمال، وتخزين، وصنع، ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وسوف يكون نجاح صك دولي من هذا القبيل - بالذات - مرتهنا بتوافر الإرادة والالتزام العالمي بتحقيق ذلك الحظر.

ونعتقد أن نزع الأسلحة التقليدية يمكن أن يحرز تقدما كبيرا في منطقتنا. ويمكن في هذا الصدد أن تسهم في ذلك الجهود التي تقوم ببذلها منظمة الدول الأمريكية في سبيل إيجاد مفهوم لأمن نصف الكرة الجنوبي، وإحراز تقدم في آليتها الذاتية الرامية إلى بناء الثقة. ومما له أهمية خاصة "إعلان سانتياغو" ومؤتمر المتابعة القادم المزمع عقده سنة ١٩٩٨ في السلفادور. وتعلق بيرو كذلك أهمية خاصة على المشاورات الثنائية لبناء الثقة.

لقد شجعت بيرو باستمرار بناء الثقة بوصفه أحد مستلزمات السلم، ونزع السلاح، والتنمية. وشجعت كذلك فرض حدود على الحصول على الأسلحة بوصف هذا الفرض خطوة هامة في بناء الثقة، خصوصا على الصعيد الإقليمي. وقد ساندنا في ١٩٩١ إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وقدمنا سنويا، منذ ١٩٩٣، البيانات المطلوبة. وهذا مسلك يليق ببلد يجعل تصرفاته الدولية متمشية مع مبادئ، وأغراض، وقواعد ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. ونعلّق أهمية خاصة على تشغيل السجل ومصداقيته. وينبغي أن تقدم جميع الدول بياناتها في المواعيد المقررة.

ونشعر أن جميع النهج وجميع الأنشطة في مجال نزع السلاح إنما ترتبط بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل شعب. وطالما شجع بلدنا المبدأ القائل بأن جميع الموارد التي يفرج عنها بفضل نزع السلاح ينبغي استعمالها في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونعتقد كذلك أن مفهومي الأمن والسلم مرتبطان ارتباطا وثيقا بالنواحي الاجتماعية، والاقتصادية، والإنسانية، والبيئية التي لا بد من النظر فيها متلازمة مع المسائل العسكرية.

وأخيرا، أود أن أشير إلى مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونحن نعتقد أن الظروف ستسمح لنا، عما قريب، باستخدام المركز، بدون أن تترتب على ذلك آثار على الميزانية العادية للأمم المتحدة، كي نروج أفكارا جديدة أخذت هذه الاجتماعات تتمخض عنها في الوقت الحاضر.

ونعتقد أن تقدما كبيرا قد أحرز في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نحو نزع السلاح، الذي كنا أحيانا روادا فيه. ونعتقد اعتقادا راسخا أن إمكان قيام الأمم المتحدة بوضع تصورات لأي تقدم يحرز في هذا الصدد، وإبرازه والإعلام عنه، إنما يمكن أن يتحقق من خلال تلك المؤسسة التي أنشئت بموجب القرارات ذات الصلة التي أصدرتها الأمم المتحدة في السنوات الماضية.

السيد لارين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد شيلي، في مستهل كلمته، أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لتولي رئاسة اللجنة الأولى. وتستطيعون أن تعتمدوا على تعاوننا ومساندتنا في أعمالكم الهامة. ونهنئ كذلك، بحرارة، أعضاء هيئة المكتب الآخرين.

لا شك أن تقدما كبيرا جدا قد أحرز، منذ نهاية المواجهة الثنائية بين القطبين، في تحديد الأسلحة وتخفيضها. ونود أن ننوه، هذا العام، بإنشاء الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي كان أول مهمة في نظام التحقق المعقد المنشأ بموجب المعاهدة - وهو عنصر أساسي لتحقيق مصداقية ذلك الصك القانوني.

ونود، في هذا الصدد، أن ننوه بمشاركتنا الفعالة في نظام الرصد الدولي الذي هو صلب نظام التحقق الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسوف تسهم شيلي في إدراك هذا الهدف بشبكة من ست محطات على أراضيها القارية وعلى جزيرتي إيستر وخوان فرنانديز، سوف تسمح بالرصد المنتظم للمنطقة الشاسعة الممتدة على طول خط ساحلنا في منطقة المحيط الهادئ - أنتاركتيكا.

ونأمل كذلك ألا يتأثر عدد التصديقات على المعاهدة باستمرار التجارب التي تثير تساؤلات حول التزام الدول بوضع حد للانتشار النوعي للأسلحة النووية. ولذا نشعر أنه لا غنى عن أن تلتزم الدول الموقعة على المعاهدة المذكورة التزاما راسخا بالعمل على نحو يتمشى وأهداف المعاهدة، الآن وطوال المدة السابقة لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

ثم إن هناك تحديا هاما أمامنا، وهو بدء مفاوضات لاعتماد اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية - اتفاقية وقف الإنتاج. ولذا نأسف أنه لم يجر حتى الآن، على الرغم من المقرر الصادر عن مؤتمر نزع السلاح في ١٩٩٥، أي عمل ذي صلة بهذا الموضوع.

إن بلدنا ملتزم بمؤتمر نزع السلاح، ولذا نعتقد أنه من المهم التوصل إلى توافق في الآراء حول آلية تسمح للمؤتمر بأن يشجع على المناقشة بشأن نزع السلاح النووي. ونذكر، في هذا الصدد، أن محكمة العدل الدولية أكدت من جديد الالتزام ببدء ومواصلة مفاوضات تؤدي إلى نزع شامل للأسلحة النووية.

وتعتقد شيلي، في هذا الصدد، أن بذل الجهود للربط بين مفاوضات نزع السلاح النووي ببرنامج عمل للحصول تدريجيا على نتائج، إنما هو طريق خطأ. بل نعتقد، على العكس، أن المواقف التي تتخذ، في سياق تلك المفاوضات، وتدعو إلى وضع شروط بين العناصر المتميزة لنزع السلاح النووي، لن يكون من شأنها إلا تأخير نزع السلاح الشامل.

يضاف إلى ذلك، أنه على الرغم من اعترافنا بأهمية الجهود الثنائية في سبيل نزع السلاح النووي، لا يمكن أن نهون من الدور الأساسي الذي تنيطه الأمم المتحدة بالمفاوضات المتعددة الأطراف في هذا الشأن. والمحفل الملائم لذلك هو، بالتأكيد، مؤتمر نزع السلاح. فإعادة تنشيط تلك الهيئة أمر جوهري إذا شئنا أن نتفادى الحالة المؤسفة التي شلت المؤتمر هذا العام، وأن نسجل تقدما في المجالات المختلفة لجدول أعمال نزع السلاح العالمي. ويمكن تحقيق ذلك بفضل حسن النية والمرونة من جميع القطاعات.

ونظرا للقلق بشأن مخاطر انتشار الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية، فإننا نرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في سياق اتفاق عام ١٩٩٤ الإطاري بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية. وشيلي طرف في منظمة تطوير الطاقة في شبه الجزيرة الكورية. وبهذه الصفة شاركنا في الاحتفال الذي نظم في ١٩ آب/أغسطس الماضي لتدشين العمل في مفاعلين

نوويين يعملان بالماء الخفيف في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونود اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن رغبتنا في مواصلة دعم أنشطة منظمة تطوير الطاقة في شبه الجزيرة الكورية الرامية إلى تدعيم السلم والأمن في المنطقة.

إن القرار المعتمد في عام ١٩٩٥ بشأن تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضع موضع الاختبار للمرة الأولى في نيسان/أبريل من هذا العام. وشاركت شيلي في تلك الدورة الأولى للجنة التحضيرية، وهي ترحب بالتقدم الذي أحرز في عملية تختلف بلا ريب عن الطابع الإجرائي لجميع ما سبق القيام به من أعمال تحضيرية لمؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار.

ودخلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ هذه السنة، وبدأت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أعمالها. وبلدنا ملتزم بالاتفاقية ومنظمتها. وقد عدلت شيلي قوانينها الداخلية بما يتفق مع هذا الالتزام وأنشأت هيئة وطنية امتثالا لأحكام الاتفاقية.

ونود أيضا التركيز على أن إضفاء طابع العالمية على الاتفاقية هو أمر ذو أولوية بالنسبة لبلدنا. ولذلك، فإننا نناشد الاتحاد الروسي - وهو بلد يمتلك واحدة من أكبر الترسانات الكيميائية - أن يصادق على هذا الصك، حيث أنه صمم وأنشئ ليكون أداة لنزع السلاح وليس لمجرد عدم الانتشار.

وبلدنا طرف بالكامل في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهو يشارك بنشاط في عملية التعديل الرامية إلى تحسينها عن طريق تضمينها نظاما للتحقق.

وفيما يتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، لم تقم شيلي بإنتاج هذه الأسلحة أو تصديرها منذ ما يربو على عشرة أعوام. وفي سياق سياستنا المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، شاركت شيلي في تقديم قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١، الذي حث المجتمع الدولي على التفاوض بشأن إبرام اتفاق يحظر هذه الأسلحة.

وفي شهر آب/أغسطس الماضي، أعلن الرئيس فري، في الإطار السياسي الهام لإصدار "كتاب الدفاع الوطني"، عن مشاركة بلدنا الكاملة في عملية أوتاوا. وقد جاء هذا الإعلان في توقيت ذي أهمية خاصة، نظرا لأن الكتاب نفسه يمثل أداة لبناء الثقة ويوضح الشفافية التي تتناول بها شيلي سياستها الأمنية وتعلنها.

وبناء على ذلك، قامت شيلي بدور المفاوض في مؤتمر أوسلو الدبلوماسي، الذي اعتمد نص اتفاقية تحظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد واستحداثها وإنتاجها ونقلها، وستوقع عليها في أوتاوا في كانون الأول/ ديسمبر المقبل. وسنشترك في رعاية مشروع قرار يدعو الدول كافة لأن توقع هذه الاتفاقية وتصبح أطرافا فيها. وإننا نعتقد أن الإزالة الفعالة والعالمية للألغام الأرضية المضادة للأفراد لن تتحقق إلا إذا توفر لمنتجي ومصدري هذه الأسلحة الرئيسيين سبب عملي وملموس لتحقيق هدف إزالتها الكاملة. ومن ثم، ستواصل شيلي السعي لبلوغ ذلك الهدف في جميع المحافل الملائمة، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح.

وكما أشرت من قبل، فإن نشر كتابنا عن الدفاع الوطني هذه السنة صحبته سلسلة من الأحداث وضعت السياسات المتعلقة بهذه المسألة ضمن السياسات العامة ذات الأهمية القصوى. وقد أكد نشر الكتاب أن سياسات الشفافية في المنطقة يجب أن تكون شاملة وليست جزئية. وينبغي تطوير هذه السياسات باتجاه تعزيز الثقة لا زعزعتها.

إن الأساس المنطقي الذي ينبني عليه الدفاع ليس واحدا بالنسبة لجميع الدول، كما يتضح من اختلاف السياسات في هذا المجال. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نؤمن - التزاما منا بروح الشفافية التي اعتمدت في إطار مؤتمر سانتياغو لعام ١٩٩٥ لمنظمة الدول الأمريكية بشأن التدابير المتبادلة لبناء الثقة - بأننا يجب أن نحرز تقدما في تحديد الجوانب المتعددة للدفاع فيما يتعلق بكل بلد في المنطقة.

وينتابنا القلق بوجه خاص من الطابع التجاري على المستوى العالمي لنقل المواد الخطرة. ونولي أهمية خاصة لاعتماد تدابير لتنظيم النقل البحري الدولي للنفايات المشعة والوقود النووي المستهلك على أساس أعلى معايير للأمن الدولي. وينبع قلقنا من الأخطار التي تمثلها هذه الشحنات على صحة السكان والبيئة البحرية في المناطق التي تجري فيها عمليات الشحن البحري تلك.

ومن ثم، فإننا نركز على ضرورة أن تقوم الهيئات الدولية المختصة بتعزيز الرقابة على نقل النفايات

النووية والوقود النووي المستهلك. وينبغي لهذه الهيئات، ضمن جملة أمور، أن تنظر في ضمانات تشمل عدم تلوث البيئة البحرية؛ وتبادل المعلومات عن الطرق المختارة؛ والالتزام بإبلاغ الدول الساحلية بالخطط الاحتياطية في حالة وقوع حوادث في النقل البحري الدولي؛ والالتزام بانتشال النفايات المشعة في حالة الحوادث التي تقع للسفن التي تنقلها، فضلا عن دفع تعويضات عن الإصابات والأضرار. وإننا على ثقة من أن أي تقدم نحرزه في هذا المجال سيعود بالفائدة على كل من الدول الساحلية والدول التي تشترك في نقل هذه المواد.

ويرى بلدنا ضرورة دعم أهداف المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة حاليا، ومن ثم فإننا ندعو جميع الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى مواصلة السير في الدرب الذي رسم في تلاتيلولكو وراروتونغا وبليندابا وبانكوك. وفي هذا السياق، نود أن نركز على أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي احتفلت بمرور الثلاثين عاما الأولى على معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم.

وستقوم شيلي، بصفتها دولة عضوا في معاهدتي القارة القطبية الجنوبية وتلاتيلولكو، بالاشتراك في رعاية وتأييد مشروع القرار بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة.

السيد أفيتو (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود في البداية أن أعرب لكم، سيدي، عن تهاني وفد توغو الصادقة، ليس فقط على انتخابكم لرئاسة لجنتنا، وإنما أيضا على الطريقة الماهرة التي تصرفون بها مهام أعمالكم. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بسلفكم، السفير ألكسندر سيشو، الممثل الدائم لبيلاروس، الذي قاد أعمالنا بنجاح خلال الدورة الحادية والخمسين، ولتهنئة أعضاء المكتب الآخرين وأمين لجنتنا، السيد لين كو - شونغ، وجميع معاونيه.

ومرة أخرى لنا موعد مع التاريخ، حيث تتاح الفرصة للجنة الأولى لتقييم أنشطة المجتمع الدولي واستعراض التطورات في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي.

ومن جملة النتائج الإيجابية التي تحققت، يرحب وفد بلادي مع الارتياح بدخول اتفاقات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ١) حيز النفاذ مؤخرا؛ وتوقيع طرفي المحادثات على اتفاقات زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (سولت ٢)، والتوقيع مؤخرا على معاهدتي بانكوك وبليندابا اللتين جعلتا جنوب شرق آسيا وأفريقيا على التوالي منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية؛ وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى؛ والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ودخول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة حيز النفاذ في نيسان/أبريل الماضي.

وتشهد جميع هذه الخطوات الإيجابية مرة أخرى على زيادة اهتمام المجتمع الدولي بمسائل نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، وبتنظيم أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل.

وقبل اثني عشر شهرا، رأت محكمة العدل الدولية، استجابة لمطلب الجمعية العامة المتعلق بقانونية استعمال الأسلحة النووية، أنه من الأهمية استرعاء انتباه المجتمع الدولي لالتزامه

> "بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة وإنهاء هذه المفاوضات".

وعلى أساس هذه الفتوى، قامت الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين بحث الدول الحائزة للأسلحة النووية ومؤتمر نزع السلاح على البدء في أسرع وقت ممكن، ضمن لجنة خاصة، بإجراء مفاوضات تفضي إلى إبرام اتفاقية بشأن الحظر الكامل لاستعمال الأسلحة النووية.

وفي ذلك السياق، يأسف وفد بلادي لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من إنشاء هذه اللجنة الخاصة. ويحدونا الأمل في أن يبذل أعضاء المؤتمر قصارى جهدهم من أجل التغلب على خلافاتهم والخروج من المأزق الحالي، بغية إنشاء هذه اللجنة في أسرع وقت ممكن.

وبالاضافة إلى وضع اتفاقية تتعلق بإزالة الأسلحة النووية أو تدميرها بالكامل وفقا لجدول زمني دقيق، ينبغي للجنة أن تبدأ أيضا بإجراء مفاوضات لإبرام اتفاق دولي يحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية. وبذلك يمكن لمؤتمر نزع السلاح، الذي يتعرض الآن لانتقادات عديدة، أن يعيد الاطمئنان إلى المجتمع الدولي

بشأن مصداقيته وقدرته على العمل، والجدية التي يتناول بها المسائل التي تقع ضمن صلاحيته.

وفي مجال نزع السلاح التقليدي، لا بد لتوغو أن تدين بشدة استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، ولا سيما الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي تودي يوميا بحياة آلاف الضحايا الأبرياء في جميع أنحاء العالم. ولقد حان الوقت إذن لأن يضاعف المجتمع الدولي الجهود التي يبذلها من أجل وضع حد لاستعمال هذه الأسلحة اللاإنسانية.

إن توغو، الدولة التي تخضع لحكم القانون، وبلد السلام، والمدافعة بحماس عن نزع السلاح العام والكامل، ترحب باستعراض البروتوكول الثاني لاتفاقية الأسلحة التقليدية لعام ١٩٨٠ وبتحسينه. ونرحب أيضا ترحيبا خاصا بالنتائج الإيجابية التي أسفرت عنها عملية أوتاوا التي بدأت عام ١٩٩٦ وأفضت في أوسلو إلى اعتماد نص لمعاهدة تتعلق بحظر إنتاج وتخزين واستعمال ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ويحدو حكومة توغو الأمل في أن تقوم جميع الدول المحبة حقا للسلام والعدالة بالتصديق على هذه المعاهدة التي سيفتح باب التوقيع عليها أمام الدول في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر المقبل ومن ثم في نيويورك، وتنفيذها بما يعود بالنفع على البشرية وعلى جميع الشعوب.

وإذا لم تتخذ حكوماتنا والمجتمع الدولي إجراءات متضافرة وصارمة لمكافحة الانتشار الفوضوي للاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة، فإن الصراعات الداخلية والصراعات المحلية وأعمال التدمير والتخريب التي ترتكب بالاستعانة بهذه الأسلحة ستستمر في تعريض الأمن للخطر وتقويض الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في دولنا.

إن وفد توغو هو أحد الوفود التي تؤمن بأنه ينبغي للمجتمع الدولي، بغية استئصال هذه الآفة التي تغذي الإجرام المتزايد، أن يتخذ تدابير أكثر تحديدا بغرض زيادة تعزيز النهج الإقليمي حيال نزع السلاح، وبناء الثقة فيما بين الدول الواقعة في منطقة معينة، وذلك عن طريق الاستعانة بالقدرات التقنية لمراكز الأمم المتحدة الإقليمية. وهذه التوصية تتصف بأهمية خاصة لأن هذه المراكز تشكل آليات حقيقية لنزع السلاح الإقليمي، إذ أنشئت بمبادرة من اللجنة الأولى هذه نفسها وأوكلت إليها ولاية مساعدة الدول في اتخاذ وتنفيذ تدابير بناء الثقة والحد من الأسلحة وتحديدها على أساس الاستقرار السياسي المتزايد.

أما البند المتعلق بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا فغير مدرج في جدول أعمال الدورة الحالية، ولا حاجة إذن إلى مناقشته مطولا في هذه المرحلة من عملنا. ومع ذلك، وبما أن المسألة هي مسألة هامة، اسمحوا لي أن أبلغ الممثلين بأنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٦/٥١ هاء، وبموجب المقرر ذي الصلة الذي اتخذه في حزيران/يونيه الماضي اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في هراري، توجهت إلى توغو وإلى عدة بلدان أفريقية أخرى في آب/أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ بعثة من مستشارين، بمبادرة من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، بغرض القيام مع السلطات المختصة في هذه البلدان باستكشاف السبل والوسائل التي تؤدي إلى إعادة تنشيط المركز وتعزيز عمله.

وبانتظار نشر تقرير المستشارين، يود وفد بلادي أن يؤكد مجددا، بالنيابة عن حكومة توغو، أنه بغية الحصول على النتيجة المرجوة، فإن أي جهد يبذل من أجل إعادة تنشيط المركز يجب أن يراعي الحاجة إلى تعيين مدير على رأس المؤسسة يتحلى بالمواصفات الفنية اللازمة. وترى سلطات بلادي أن التعيين الفوري لمدير من رتبة عالية، يكون معروفا جيدا على الصعيد الدولي، يمكن أن يعطي المركز زخما جديدا وييسر بذل الجهود الرامية إلى إتاحة الأموال وتعبئتها بغية توفير التمويل الكافي للأنشطة المتوقعة في برنامج المركز.

وعلى أية حال، يرحب وفد توغو بالأهمية التي يعلقها الأمين العام، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ومدير مركز الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، على تنفيذ القرار ٤٦/٥١ هاء. ونغتنم هذه الفرصة لمناشدة جميع الدول مرة أخرى، فضلا عن المؤسسات المهتمة، أن تقدم تبرعاتها إلى الصندوق الاستئماني الخاص المنشأ في الأمانة العامة لصالح المركز الإقليمي لأفريقيا في لومي.

وتوغو، إدراكا منها كبلد مضيف، لأساس وأهمية الدور الذي يجب أن يضطلع به هذا المركز فيما يتعلق بنزع السلاح وصون وتوطيد السلام في أفريقيا، تجدد التزامها بمضاعفة الأنشطة التي يقوم بها المركز. ويحدو توغو الأمل في أن يتوسع اختصاص المركز في

المستقبل ليشمل مجالات جديدة، بعد ما يتم تزويده بالموارد البشرية والمالية اللازمة، ولا سيما في مجالات الدبلوماسية الوقائية، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، والنهوض بالتنمية وبحقوق الإنسان، فضلا عن الاحتفاظ بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية للمنطقة الأفريقية، وإيلاء اهتمام خاص للأسلحة الصغيرة.

هناك من يصف الأمن، في محاولة لتعريفه بالتطابق مع السلام، بأنه انعدام الحرب، في حين يعرفه آخرون بأنه حالة خالية من الخطر أو المخاطرة بوقوع عدوان مادي أو عدوان من نوع آخر، أو بحدوث تدهور في الحالة.

وهذه التعاريف صحيحة ولكن جزئيا. ويشاطر وفد توغو اعتقاد عدة متكلمين آخرين بأن أمن دولة ما، أو فرد ما، أو شعب ما ظاهرة متعددة الأبعاد لها جوانب عسكرية وجوانب غير عسكرية على حد سواء، أما الجوانب غير العسكرية فهي أخلاقية واجتماعية واقتصادية. وفيما يتعلق بالجوانب الثانية، فإن الجوع والمرض والبطالة والأمية والتهميش والفقر والانعزال الاجتماعي هي الأعداء الحقيقية للسلام والتنمية. وهذه جميعها آفات، مثل الصراعات المسلحة التي تتسبب فيها في معظم الأحيان، تهدد أمن دولنا وشعوبنا وتعرض جهود التنمية للخطر.

لذلك تحث حكومة توغو المجتمع الدولي الذي يملك الوسائل للقيام بذلك لحسن الحظ، على الالتزام بدون شروط وبصدق بشن حملة نشطة لمكافحة هذه الآفات، على أساس قيام نوع جديد من الشراكة لإزالة المعاناة والفقر. وهذا من أهم مستلزمات تهيئة مناخ حقيقي من السلام والأمن في مجتمعاتنا ودولنا عن طريق تخصيص واستعمال عوائد السلام الكبيرة على نحو أفضل.

هذه هي بعض الشواغل العديدة التي تشغل وفد بلدي. ونرجو أن تتم مراعاة جميع النقاط المثارة عند تحديد ولاية ودور مدير الإدارة الجديدة لنزع السلاح وتنظيم التسلح التي اقترح الأمين العام إنشاءها في إطار عملية الاصلاح الجارية حاليا.

ولهذا يأمل وفد توغو أن تضم الإدارة الجديدة في هيكلها التنظيمي شعبة تتناول الجوانب غير العسكرية للأمن، وهذا بالطبع إلى جانب إيلاء الأولوية لنزع السلاح النووي والكيميائي والبيولوجي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي أود أن أناشد الوفود تخفيض الضوضاء في مؤخرة القاعة. أعتقد أن هذا يضايق المتكلمين ولا بد أن يحترم بعضنا البعض.

السيد عمار (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب لكم، سيدي، نيابة عن وفد المغرب عن أصدق تهانينا بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأود أن أؤكد لكم كامل تعاون ودعم وفد بلدي.

في العام الماضي أحرز تقدم كبير في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، بفضل إبرام معاهدات متعددة الأطراف في إطار مؤتمر نزع السلاح. وثمة معاهدات تتعلق بمجموعة واسعة من أسلحة الدمار الشامل جرى التفاوض بشأنها أو تم تمديدها أو تعزيزها أو دخلت حيز النفاذ.

فقد بدأت العملية المؤسسية الجديدة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتم إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ودخلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ وصدقت عليها ١٠٠ دولة عضو، واتفقت الأطراف في معاهدة الأسلحة البيولوجية على تكثيف جهودها بغية التفاوض حول الأحكام الخاصة بالتحقق. فضلا عن ذلك أنشئت بعض الهيئات بغية تنفيذ الأحكام الأساسية الواردة في هذه المعاهدات الدولية على الوجه الأفضل. ويرحب المغرب بهذا التطور.

ولقد بدأت في العمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومقرها لاهاي، كما بدأت الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومقرها فيينا، تخطو خطواتها الأولى.

ومع ذلك ينبغي تعزيز مختلف الترتيبات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية تعزيزا حقيقيا لا سيما في مناطق التوتر مثل منطقة الشرق الأوسط.

والمغرب، إذ يشعر بالقلق الشديد إزاء الآثار الخطيرة على السلم والأمن الناجمة عن وجود أنشطة نووية في منطقة الشرق الأوسط غير مكرسة بالكامل للأغراض السلمية، يدعو جميع الأطراف المعنية مباشرة باتخاذ التدابير العملية والمناسبة، حسب الاقتضاء،

لمتابعة الاقتراح بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية يمكن التحقق منها بطريقة متبادلة وفعالة في جميع أنحاء المنطقة.

وينطلق موقف المغرب دائما من اقتناعه بأن السلم لا يمكن أن يستتب أو يحقق أهدافه في المنطقة بغير ترتيبات متكافئة تضمن حماية المصالح المشتركة لكل الأطراف في الشرق الأوسط. ومن هناك جاء اقتناعه الراسخ بأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من شأنها أن تخدم كثيرا قضية السلم والأمن الدولي.

ويجدر التأكيد هنا أن جميع دول المنطقة باستثناء اسرائيل قد أصبحت أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن قرار مؤتمر معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ دعا جميع دول المنطقة التي لم تنضم حتى الآن إلى المعاهدة، بدون استثناء، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن تحرز تقدما صوب إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فيرديير (الأرجنتين).

ومن الجدير بالإشارة أيضا أن إسرائيل ، البلد الوحيد في المنطقة الذي لديه ترسانة نووية، لا تزال ترفض اخضاع جميع أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإن رفض اسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة يشكل حجر عثرة في طريق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ويدفع دولا أخرى في المنطقة إلى اتخاذ موقف مماثل فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية على حد سواء، علما بأن الأمن في مجال أسلحة الدمار الشامل غير قابل للتجزئة.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة لحث إسرائيل على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع كل منشآتها لضمانات الوكالة، ولحين إنشاء هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، أن تمتنع عن استحداث أو إنتاج أو تجريب أو حيازة أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أو السماح للغير بأن يضعوا تلك الأسلحة في أراضيها أو الأراضي الخاضعة لسيطرتها.

ويتعين على إسرائيل أيضا التخلي عن الغموض في سياستها النووية. إذ أن ذلك من شأنه زيادة الثقة في المنطقة في الوقت الذي تمر فيه عملية السلام بمرحلة خطيرة جدا تقع مسؤوليتها بالكامل على عاتق السلطات الإسرائيلية.

وفيما يتصل بمسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، يود وفد المملكة المغربية أن يؤكد مجددا التزام المغرب المستمر بنزع السلاح العام الكامل - وهو عنصر هام في أنشطته الدبلوماسية. وعلاوة على ذلك يتمسك بلدي تمسكا كاملا بالمبادئ والأهداف الإنسانية التي ترتكز عليها عملية أوتاوا. ويتجلى هذا، في جملة أمور، في اشتراك المغرب في تقديم القرار ٤٥/٥١ قاف بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد المتخذ في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

ويرحب المغرب بأن عددا كبيرا من البلدان قد اتفقت على توقيع الاتفاقية في شهر كانون الأول/ديسمبر القادم في أوتاوا. ومع ذلك فإن الحالة الأمنية في المقاطعات الجنوبية من المغرب في ذلك الوقت هي التي ستحدد إمكانية توقيع المغرب على الاتفاقية.

لقد كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط في الماضي ساحة للمجابهة وممارسة الهيمنة. واليوم يبقى الهدف بالنسبة لهذا الجزء من العالم هو صوغ سياسة تؤدي إلى إقامة علاقات أكثر توازنا وإلى عملية للتضامن المتزايد.

ولسنا بحاجة للتذكرة بأن منطقة البحر الأبيض المتوسط تشهد الآن فجوات إنمائية آخذة في الاتساع ونموا ديموغرافيا متفاوتا، وأن المتطلبات الاجتماعية تزيد في الجنوب عنها في الشمال. وبالنسبة لسكان المنطقة، وخاصة سكان الجنوب، تشكل هذه الاختلالات مصدرا دائما للشكوك والتوتر وعدم الاستقرار.

إن الرغبة في السلم والأمن والوئام والتنمية والتفاهم في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتطلب وعيا حقيقيا مشتركا والقيام بعمل مشترك واسع النطاق. وما فتئ المغرب يدعو إلى نهج متكامل وشامل بالنسبة للمسائل المتصلة بالسلم والأمن والتنمية في هذه المنطقة من العالم.

ومرة أخرى يؤكد الأمين العام، في تقريره عن الإصلاح، وبوجه خاص في الجزء الذي يتناول نزع السلاح، على الدور الحيوي الذي لا بد أن تلعبه الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما وتعزيزهما.

وفي هذا الصدد، يرحب المغرب باقتراح الأمين العام بتحويل مركز شؤون نزع السلاح إلى إدارة لنزع السلاح وتنظيم التسلح. ويتعين على هذه الإدارة ألا تدخر وسعا لتحقيق التنسيق الأمثل للعمل بين اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح بغية دفع الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تهنئتي للسفير نكغوي على انتخابه رئيسا للجنة الأولى. وأود كذلك أن أهنئ بقية أعضاء المكتب على انتخابهم لمناصبهم. إن وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على ثقة من أن السفير نكغوي، سيتمكن بما لديه من خبرة ومهارة كبيرة من قيادة مداولات هذه اللجنة إلى خاتمة ناجحة، ولهذه الغاية يتعهد وفدي بتقديم كامل دعمه وتعاونه.

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفه، السفير سيشو، ممثل بيلاروس، ولأعرب عن عميق تقدير وفدي لقيادته الماهرة لأعمال اللجنة في الدورة الماضية.

إن الوضع في العالم لا يزال يشهد تغيرات عميقة ومعقدة. ولا تزال الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على الجنس البشري، ويظل القضاء عليها مسألة ذات أولوية قصوى. وفي البلاغ الصادر هنا في نيويورك بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، دعا وزراء خارجية ورؤساء وفود حركة عدم الانحياز، اتساقا مع الفتوى الإجماعية الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦ مؤتمر نزع السلاح إلى استهلال مفاوضات بشأن وضع برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك وضع اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. وشددوا أيضا على الحاجة إلى إبرام اتفاق متعدد الأطراف عالمي وملزم قانونا يفرض على جميع الدول القضاء التام على الأسلحة النووية. ويؤسفنا أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية اتخذت في هذا الصدد موقفا سلبيا منع مؤتمر نزع السلاح من البدء بهذه المفاوضات التي طال انتظارها.

وريثما يتحقق القضاء التام على الأسلحة النووية، نرى أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتفق على صك دولي ملزم قانونا لتوفير ضمانات غير مشروطة لكل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وكذلك على اتفاقية دولية ملزمة قانونا تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في ظل أي ظرف من الظروف. وهذه شروط أساسية يمكن في ظلها أن تشعر الإنسانية جمعاء بالأمان وبمنأى عن الهلاك النووي.

وتؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكترويولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وفي هذا الصدد، ونظرا لأهمية التكنولوجيا البيولوجية للتنمية الاقتصادية، نرى أنه ينبغي لأي نظام للتحقق من اتفاقية الأسلحة البيولوجية أن يأخذ في الاعتبار المصالح الأمنية والاقتصادية للبلدان النامية الأطراف في الاتفاقية.

وقد انقضى عامان على تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. ومع ذلك، فإن عملنا من أجل نزع السلاح النووي هو أبعد ما يكون من النهاية. إننا نطالب اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ أن تشرع فورا في العمل الموضوعي من أجل التنفيذ الكامل والمخلص للالتزامات التي تفرضها المعاهدة والالتزامات الواردة في وثيقة المبادئ والأهداف لعام ١٩٩٥. وفي هذا الصدد، نؤكد أنه ينبغي لجميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تفي بوعودها، وخاصة تلك المتعلقة بالمادة السادسة من المعاهدة.

ويسر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تلاحظ دخول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة حيز النفاذ. وبغية إضفاء الطابع العالمي عليها، يحدونا وطيد الأمل في أن تصادق عليها في أبكر موعد ممكن جميع الدول، بما فيها تلك التي أعلنت عن حيازتها للأسلحة الكيميائية. وهنا نود أن نؤكد على الحاجة الماسة إلى حل جميع المسائل المتبقية في إطار منظمة حظر الأسلحة

الكيميائية بغية تمهيد الطريق للتنفيذ الفعال والتام وغير التمييزي لهذه الاتفاقية.

ويشكل النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة وانتشارها وتكديسها خطرا على السكان والأمن الوطني والإقليمي. وينبغي للدول أن تتخذ التدابير الإدارية والتشريعية اللازمة لمعالجة هذه المشكلة على نحو فعال. وفي هذا الصدد، نثني على اعتماد هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٦ للمبادئ التوجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي في إطار قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

إن مشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد مسألة أخرى تثير القلق الشديد لدى المجتمع الدولي. ونحيط علما بمختلف عمليات الوقف الاختياري وغيرها من القيود التي أعلنت عنها الدول بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ونرحب بتوافق الآراء المتزايد ضد الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد ونقلها. وفي هذا الصدد، نرى أنه ينبغي لأي مفاوضات أو اتفاقات لحظر الألغام الأرضية أن تراعي الشواغل الأمنية الوطنية المشروعة للدول فضلا عن حقها المشروع في استخدام التدابير التي تراها مناسبة للدفاع عن نفسها.

ويبدو أن السلم والأمن الدوليين يزدادان تأكيدا وتعزيزا باعتماد دول عديدة من مختلف المناطق معاهدات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ومن بين هذه المعاهدات معاهدة بانكوك لجنوب شرق آسيا، ومعاهدة بليندابا لأفريقيا، ومعاهدة أنتاركتيكا لأنتاركتيكا، ومعاهدة راروتونغا لجنوب المحيط الهادئ، ومعاهدة تلاتيلولكو لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي رأينا، أن المطامح القوية لشعوب تلك المناطق في التخلص من التهديد النووي أو من الانفجارات الذرية تستحق التأييد التام من جانب المجتمع الدولي.

وفي معرض دراسة مسائل السلم ونزع السلاح، ينبغي التسليم بالدور الذي تضطلع به مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح. فلا تزال هذه المراكز تضطلع بدور هام في تشجيع تحديد الأسلحة وبناء الثقة والطمأنينة فيما بين البلدان كل في منطقتها. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي تأييدا تاما المبادرات والبرامج والأنشطة التي يضطلع بها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ والمعروفة باسم عملية كاتماندو. وينبغي بذل الجهود اللازمة لتعزيزه.

ويرتبط تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي ارتباطا وثيقا بالسلم والأمن الدوليين. وإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، إذ تدرك تعقد هذه المسألة، ستواصل التعاون مع جميع البلدان وستسهم بإيجابية في النهوض بعملية نزع السلاح الدولي، حتى يتسنى كفالة السلم والاستقرار والتعاون في عالمنا في القرن القادم.

السيد كومار (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم. ويتطلع وفدي إلى العمل معهم على نحو وثيق في معالجة المهمة التي بين أيدينا.

لقد اعتبر انتهاء الحرب الباردة أمرا يبطل مبرر تكديس الأسلحة النووية والتقليدية. وارتفعت الآمال على وجه التحديد في أن يتسنى الإسراع آنئذ بخطى نزع السلاح النووي.

وقد حدث فعلا تقدم لا ينكر في مجال نزع السلاح النووي في فترة ما بعد الحرب الباردة. ففي الفترة ما بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ وحدها شهدنا بداية العملية التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠، وإنشاء الأمانة التقنية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمحادثات الجارية بشأن معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الدولتين الرئيسيتين الحائزتين على الأسلحة النووية.

ولكن كان هناك أيضا شعور بخيبة الأمل إزاء بطء خطى نزع السلاح بعد الحرب الباردة وإزاء وجهته. وقد اندلع العديد من الصراعات داخل المناطق الإقليمية، حيث تسببت الأسلحة التقليدية في الموت والدمار. وأدى ذلك إلى مطالبة أوساط معيَّنة بوضع مزيد من الضوابط والقيود على إنتاج وبيع ونقل هذه الأسلحة. ومن جهة أخرى فُسرت المطالبة بالمزيد من التحكم في الأسلحة الصغيرة والتقليدية بأنها محاولة من أصحاب المصالح الخفية لصرف الانتباه عن نزع السلاح النووي ولمنع البلدان النامية من تعزيز قدراتها الدفاعية.

وأثيرت تساؤلات أيضا عن فعالية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الرئيسي لنزع السلاح.

وفي تقدير المتشككين فيه أن النهج المتعدد الأطراف الذي يقتضي إجراء مفاوضات مطولة يمثل مشكلة في أساسه. وفي المناقشة العامة الجارية في هذه اللجنة أعرب عدد من زملائنا عن استيائهم لعدم إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح هذا العام. بل وحذر آخرون من احتمال فقدانه لمصداقيته وانزلاقه إلى وضع ينعدم فيه كل اعتبار له.

فما هي الدروس التي علينا أن نستخلصها من التصورات المتباينة فيما يتعلق بجدول الأعمال والنهج اللذين ينبغي أن تأخذ بهما جهود نزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة؟ وبم يخبرنا تباطؤ الخطو في نزع السلاح.

وكما أبرز باستمرار، فإن نزع السلاح عبارة عن عملية. غير أنها ليست عملية بسيطة تقتضي مجرد حظر فئات بعينها من الأسلحة أو القضاء عليها. فنزع السلاح في أي فئة يتطلب التزاما ودعما وطيدين من المنتجين والموزعين والمستعملين. ونظرا لأن أسلحة معينة تظل تلعب دورا لا غنى عنه في حماية المصالح الوطنية لمستعمليها، فإنه ليس من السهل الحصول على الالتزام المطلوب. ونزع السلاح ليس عملية يمكن تحليلها بمعزل عن السياق السياسي والأمني الكلي الذي يلازمها لا محالة.

واسمحوا لي أن أوضح موقفي بضرب هذا المثل. فالتقدم المحرز في التوصل إلى حظر عالمي لاستعمال وإنتاج وتخزين ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد أمر كيل له الثناء باعتباره واحدا من ألمع النجاحات في سنة جرداء نسبيا في ميدان نزع السلاح. وفي أعقاب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في غضون ثلاثة أسابيع في أوسلو في الشهر الماضي، أصبح الآن متوقعا أن يؤيد أكثر من ١٠٠ بلد المعاهدة عندما تفتح للتوقيع في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة.

ولكن، حتى في ضوء هذا "النجاح" الخاطف للأبصار، لا يزال هناك أعضاء في مجتمعنا الدولي، يرحبون بالعمل على حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد ولكنهم لا يستطيعون في الوقت الحالي أن ينضموا إلى الحظر الدولي. ففي عام ١٩٩٤ كان رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون هو الذي دعا في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى فرض حظر على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. غير أن الولايات المتحدة لم تتمكن بعد ذلك من الانضمام إلى مؤتمر أوسلو في تأييد شروط المعاهدة التي تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. والسبب الذي سيق لذلك هو أن هذا التأييد كان سيتنافى مع حاجة الولايات المتحدة المستمرة إلى الاعتماد على الألغام الأرضية المضادة للأفراد في الدفاع عن كوريا الجنوبية. كما أشار الرئيس كلينتون إلى أن تأييد الحظر العالمي على الألغام الأرضية المضادة في صيغته الحالية كان سيعرض قوات الولايات المتحدة لأخطار.

من الواضح إذن أن الولايات المتحدة لم تستطع تأييد الحظر الإلزامي للألغام الأرضية المضادة للأفراد في صيغته المقترحة، ليس بسبب عدم رغبتها في ذلك أو عدم تعاطفها مع هذا الهدف، ولكن لأن الحالة الأمنية على شبه جزيرة كوريا والمصالح الوطنية للولايات المتحدة فرضت استمرار الحاجة إلى الاعتماد على هذا السلاح. وهذا أمر مفهوم تماما.

إن موقف سنغافورة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد كان دائما موقفا إيجابيا وصريحا. فبلدي ما برح يؤيد، وسيظل يؤيد، جميع المبادرات المناهضة للاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد، وخاصة عندما تكون هذه الألغام موجهة ضد المدنيين الأبرياء. ولهذه الغاية، أعلنت سنغافورة عن وقف اختياري مدته عامين لتصدير أي ألغام أرضية مضادة للأفراد لا تنطوي على آلية تدمير وإبطال ذاتي. وفي ذات الوقت تؤمن سنغافورة بقوة، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى، بأن الشواغل الأمنية المشروعة وحق الدفاع عن النفس لأي دولة أمور لا يمكن تجاهلها. ولذلك يرى بلدي أن فرض حظر مطلق على جميع أنواع الألغام الأرضية المضادة للأفراد قد يأتي بنتائج عكسية، خاصة إذا كانت هذه الخطوة قد تعرض للخطر أمن مستخدمي هذه الألغام.

ويمكن أن يثار أيضا عدد من التساؤلات بشأن الفائدة العامة للحظر الدولي للألغام الأرضية المضادة للأفراد وصلاحيته في الوقت الراهن. فهل يجلب الحظر المطلق تحسنا مواكبا له في مقدرة المجتمع الدولي على التحكم في الاستخدام العشوائي لها؟ إن المستوى المتطور للأبحاث وعمليات الاستحداث في البلدان المتقدمة تكنولوجيا يمكنها من الابتعاد عن استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد دون تعريض أمنها للخطر. فهل يمكن توفير التكنولوجيا ذات الصلة للدول الأقل تقدما لتساعدها على تقليل اعتمادها على الألغام الأرضية المضادة للأفراد وهل سنرى حدوث ذلك؟ وهل

توصلنا إلى كيفية توفير المساعدة الفنية والمادية للبلدان التي هي في أمس الحاجة إليها لإنجاز المهمة الهائلة المتمثلة في إزالة الألغام؟ هذه بعض الأسئلة التي ينبغي أن تعالج على نحو كاف قبل أن يتسنى التوثق من الفائدة الفعلية للحظر المطلق للألغام الأرضية ومن صلاحية هذا الحظر. وأخشى أننا بإغفال دراسة هذه الأسئلة بعناية، وباللجوء إلى خيار الحظر المطلق، إنما نعد المسرح لانتصار الشكل على المضمون.

واسمحوا لي بأن أشدد على أني لا أحاول التقليل من شأن الجهود الجديرة بالثناء للذين يعملون بلا كلل للقضاء على الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد. فإسهاماتهم الممتازة إلى جانب إسهامات الذين يجازفون بأرواحهم يوميا في أنشطة إزالة الألغام، تستحق منا الثناء والدعم المتواصل. غير أن موضوع الألغام الأرضية المضادة للأفراد يظهر بوضوح أن التقدم في نزع السلاح لن يتسنى إلا في السياق العام لمستوى أرفع من الأمن الدولي. ويكون التقدم الحقيقي في مجال نزع السلاح مستحيلا في بيئة ليس للدول فيها خيار غير مواصلة اعتمادها على الأسلحة المدمرة لحماية أمنها ومصالحها القومية. إن خلق بيئة دولية مؤاتية وخالية من الشكوك المتبادلة لا يمكن أن يتحقق ما بين عشية وضحاها. وعلى هذا النحو فإن الحقيقة المؤلمة هي أنه لا يمكن وضع حد زمني لنزع السلاح.

وتجربتنا في سنغافورة تدعو إلى أن نكون حذرين في تفاؤلنا بشأن الآفاق العامة لتحقق المزيد من نزع السلاح. فخلال سنوات الحرب الباردة سعت البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وكان الدافع الرئيسي وراء مسعاها هو الحيلولة دون تورط المنطقة في صراعات الدول العظمى. والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية التي توختها رابطة أمم جنوب شرق آسيا بناء على الحرب الباردة، كانت دفاعية ومقصورة على أعضاء محددين ونابعة من نظرة أساسها رد الفعل. وكانت المفاوضات بين البلدان الأعضاء في الرابطة بشأن شروط معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة في جنوب شرق آسيا عملية مطولة. إلا أن هذه العملية الشاقة أثبتت في النهاية فائدتها لتلك البلدان بتوفيرها تفهما أكبر وتقديرا أفضل لدى كل منها لمصالح واحتياجات الآخرين.

ومعاهدة بانكوك التي تنشئ المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا والتي بدأ نفاذها في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٧، تختلف اختلافا بيّنا عن المعاهدة التي كانت متوخاة أصلا خلال سني الحرب الباردة. ويسرني أن أعلن أن منطقة اليوم مفتوحة وقابلة لانضمام آخرين إليها وشاخصة بأنظارها إلى الأمام. ولا يقتصر هذا الاتجاه الإيجابي على جنوب شرق آسيا وحدها. فمعاهدات بليندابا وراروتونغا وتلاتيلولكو، والمبادرة المتعلقة بتوطيد وضع نصف الكرة الجنوبي كمنطقة تخلو كلها من الأسلحة النووية، واقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، كل ذلك يظهر بوضوح أن هناك توافقا في الآراء آخذا في التطور على الصعيد العالمي بشأن الحاجة إلى العمل بصبر وجلد صوب نزع السلاح النووي. ويحدونا الأمل في أن تعترف الدول الحائزة للأسلحة النووية بهذا الاتجاه الإيجابي الدولي وأن تمنحه تأييدها.

ويبدو المجتمع الدولي تواقا إلى اغتنام الفرصة لتحقيق نزع السلاح العالمي. ولكن علينا أن نكون واقعيين وأن نتفهم أن تحقيق هذا الهدف قد يتطلب نهجا حذرا وعمليا، مماثلا للنهج الذي يقتضيه تطهير حقل من الألغام. وإذا كنا لا نستطيع التحرك بالسرعة التي نتمناها في اتجاه نزع السلاح، فلنساعد بعضنا بعضا، على الأقل، في التقدم معا ببطء إلى الأمام، لأن بعض التقدم أفضل من عدم التقدم أو التراجع.

السيد بيروكال (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): من دواعي الشرف لي أن أخاطب اللجنة الأولى لأعرب عن آراء كوستاريكا بشأن نزع السلاح.

في البداية، يود وفد بلدي أن يهنئ السفير موثوسي نكغوي ممثل بوتسوانا على انتخابه لرئاسة هذه اللجنة، ويود، بشكل خاص، أن يؤكد له ولأعضاء المكتب الآخرين كامل تعاونه في عملنا في هذه اللجنة. وأود أيضا أن أشيد بالسفير الياكساندر سيشو، الممثل الدائم لبيلاروس، لعمله العظيم رئيسا للجنة الأولى في الدورة الماضية.

هناك حاجة ماسة للبشرية لتحقيق نزع السلاح الكامل، لكن ليس هناك نوع من نزع السلاح أهم من نزع السلاح النووي، لأن الأسلحة النووية تهدد بقاء جميع أشكال الحياة على كوكبنا. ولهذا - كما قيل هنا في كثير من الأحيان - تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية لنزع السلاح النووي. وكوستاريكا تؤيد العمل الذي

تقوم به بشأن هذا الصك الهام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، والذي نأمل أن يمكننا من أن نزداد اقترابا من تمديد تلك المعاهدة إلى الأبد.

والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي بلا شك من أكثر الأدوات نفعا في الكفاح من أجل تحقيق نزع السلاح النووي. فقد أثبتت قدرتها في التحقق الدولي والرقابة الدولية. وفي هذا السياق، نود أن نبرز الدور الذي تقوم به الوكالة في البلدان المشتبه في قيامها باستحداث أسلحة نووية. وفي مجلس الأمن، أعربت كوستاريكا - بوصفها عضوا غير دائم العضوية - عن تأييدها الكامل لتقارير الوكالة، وستواصل القيام بذلك. إن الوكالة يجب أن تعطي وسائل أكبر ودعما أكثر لعملها القيّم، بوصفها أداة أساسية لمنظومة الأمم المتحدة.

وقد جاء فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في العام الماضي معززا لمعاهدة عدم الانتشار والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعندما تدخل معاهدة الحظر حيز النفاذ، ستكون الدعامة الرئيسية لتحقيق نزع السلاح النووي. وكوستاريكا ترحب ببدء العمل في اللجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبلدي يمر الآن بالعملية التشريعية للتصديق على هذه المعاهدة الهامة: وهي تتطلب ٤٤ تصديقا قبل دخولها حيز النفاذ.

وحتى نكفل استمرارا مضينا على طريق نزع السلاح النووي، يجب أن ننفذ أيضا المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار ونبدأ مفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض صناعة أسلحة نووية - أي معاهدة الوقف. وفي هذا السياق، يجب أن يبدأ العمل - بأسرع وقت ممكن ودون تأخير كبير - في اللجنة المخصصة التي تكلف باتمام تلك المفاوضات.

إن كوستاريكا، مع شقيقاتها من البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية عن طريق معاهدة تلاتيلولكو. وهذا الاحتفال يملأنا إحساسا بالفخر العظيم، لأن منطقتنا هذه كانت الأولى من نوعها في العالم، ولأنها كانت مصدر الهام لإنشاء مناطق مشابهة في أجزاء أخرى من الكوكب.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية عن طريق معاهدات تلاتيلولكو، وبليندابا، وراروتونغا وبانكوك يوفر ضمانا لمستقبل البشرية وتشجيعا لمناطق أخرى على الكوكب تستأهل معاهدات مشابهة. والمناطق الخالية من الأسلحة النووية الجديدة - شأنها شأن القائمة من قبل - ينبغي أن تقوم على شفافية كاملة من جانب الدول الأطراف وعلى التزامها بالصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. وكوستاريكا ستقدم تأييدها الحازم لمشروع القرار الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي. ونحن نأمل التوصل قريبا إلى اتفاق يمكّن أيضا أوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان من إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وما دامت الأسلحة النووية قائمة، فإنها تثير أخطر تهديد للحياة الإنسانية، ولذلك فإن الحل المثالي من وجهتي النظر الأخلاقية والقانونية هو اختفاؤها كليا من الوجود. وكوستاريكا تؤيد المبادرات الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية، مثل الاتفاقية النموذجية لحظر الأسلحة النووية التي أعدتها لجنة الحقوقيين المعنية بالسياسة النووية، والتي نعتبرها ملائمة جدا.

ختاما، فيما يتعلق بهذا الموضوع، أود أن أؤكد مجددا أن بلدي يعتقد أن الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية هي فتوى ترتب التزاما قانونيا بحظر استعمال تلك الأسلحة. واستنادا إلى هذا الفهم، سنؤيد مشروع القرار الذي سيقدم إلى اللجنة الأولى. ونعتقد أن هذه الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية أساسية لمستقبل الأمم المتحدة.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية يعادل التهديد الكبير لبقاء البشرية الذي تثيره الأسلحة النووية. إن توفر الأسلحة التقليدية بشكل كبير وسهولة الحصول عليها، والاتجار الكبير بها أمور تؤدي إلى تفاقم نزاعات كانت ستقل خطورة لولاها. فالرغبة في جني الأرباح من هذه الأسلحة تؤدي بالذين يتاجرون بها إلى إذكاء الخصومات والخلافات بين الأطراف في النزاعات، وتكون النتيجة اشتداد حاجتها إلى المزيد من الأسلحة، فتتحقق بالتالي أرباح أكبر لمنتجيها وللمتجرين بها. والمسؤولية عن الموت الذي يترتب على هذا الاتجار إنما

تقع على أطراف النزاع وعلى موردي الأسلحة على حد سواء.

هناك مشاكل أخرى يمكن أن تضاف إلى هذه المشكلة الخطيرة الخاصة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والعقاقير المخدرة، والجريمة المنظمة، واستخدام المرتزقة التي هي مشاكل تزيد لهيب الحرب اشتعالا وتزيد معاناة الناس، وبخاصة في البلدان النامية.

ولذلك، تعتقد كوستاريكا أنه من الأساسي وضع مدونة سلوك لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي، على نحو ما اقترح السيد أوسكار ارياس سانشيز، رئيس بلدي السابق، هو وغيره من الحاصلين على جائزة نوبل للسلام. وكوستاريكا ستؤيد كل مبادرة بشأن هذا الأمر الهام، كما أننا نؤيد الجهود الكبيرة التي يمثلها سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، والتي تقودنا في نفس الطريق.

إن ضرورة القضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد تستحق ذكرا خاصا. وبلدي يرحب باعتماد الاتفاقية المتعلقة بحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدميرها، في أوسلو. وبلدي سيؤيد الجهود الجارية في أوتاوا وفي محافل أخرى، لتوحيد المساعي المؤدية إلى القضاء التام على هذه الأسلحة، وهو يدعو جميع الدول التي لا تزال لديها تحفظات إلى الانضمام إلى المطالبة العالمية بالقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونأمل أن تكون أمريكا اللاتينية المنطقة الأولى التي تصبح خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، كما كانت المنطقة الأولى الخالية من الأسلحة النووية. وفي هذا المطمح السامي، توافق كوستاريكا كل الموافقة على الجهود التي تبذلها مجموعة ريو.

إن الأسلحة البيولوجية من بين أخطر التهديدات التي تتعرض لها البشرية، لأن أثرها لا يمكن توقعه وهي رخيصة التكلفة. والأسلحة البيولوجية أصبحت أشد خطرا في هذا الوقت الذي يتسم بالتطوير السريع للهندسة البيولوجية، والذي يمكن فيه لهذا النوع من أسلحة الدمار الشامل أن يجد مكانا في ترسانات عديدة. ووجود هذه الأسلحة في حد ذاته يهدد بإحداث اختلال في الطبيعة، وقد تكون لدى العديد من العوامل البيولوجية التي يمكن استخدامها كأسلحة قدرة على إحباط كل الجهود التي بذلت في العقود السابقة للقضاء على الأمراض الشديدة العدوى والبالغة الخطورة على صحة الإنسان في شتى أنحاء العالم. ولذلك، يجب تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية.

والأسلحة الكيميائية قد تجد طريقها أيضا إلى ترسانات أسلحة الدمار الشامل؛ إنها سهلة الإنتاج، وتكاليفها قليلة. وهي أسلحة يجب القضاء عليها أيضا.

لذلك فإننا نرحب ببدء نفاذ اتفاقية باريس لحظر الأسلحة الكيميائية كما نرحب ببدء عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكما هو الحال في جميع مسائل نزع السلاح فإن الأمانة والشفافية من جانب الدول الأعضاء ستحيل إلى حقيقة أحكام الاتفاقات الدولية والجهود التي تبذلها أفرقة التفتيش والتحقق التقني مثل لجنة الأمم المتحدة الخاصة. ويجب التأكيد على أن هذه الهيئات تقوم بعمل ممتاز سيحظى بتأييدنا المستمر في جميع محافل الأمم المتحدة.

يرى بلدي أنه على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله في أمور نزع السلاح يمكننا القول إنه تم في الفترة الأخيرة إحراز تقدم ملحوظ. ويجب ألا تضعف هذه الجهود. ويؤمئ القرن الحادي والعشرون بتوقعات وآمال في عالم أكثر سلما، عالم نأمل أن يكون خاليا من الأسلحة، يلتزم فيه الجميع بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبشرية. وهذا في نهاية المطاف سيجعل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة حقيقة واقعة.

السيد فيليف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئ الرئيس بمناسبة انتخابه لرئاسة هذه اللجنة الهامة، وعلى الطريقة الممتازة التي يضطلع بها بالعمل الشاق الذي عهد به إليه. ويثق وفد بلغاريا في أن اللجنة ستحقق نتائج ملموسة تحت قيادته القديرة الماهرة. نود أن نهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين وأمين اللجنة.

ووفد بلغاريا يشارك الرأي مع البيان الذي أدلى به في الأسبوع الماضي ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وفي بياني اليوم أود أن أؤكد على بعض المسائل التي لها أهمية خاصة لبلدي.

تولي بلغاريا أهمية خاصة للأمن الإقليمي والاستقرار والتعاون في جنوب شرق أوروبا على أساس تعزيز المعايير الأوروبية للصكوك الدولية وكجزء من اندماجنا السريع بالهياكل الأوروبية والهياكل الأوروبية الأطلسية المشتركة. وفي تموز/يوليه من العام الماضي بدأت في اجتماع وزراء خارجية جنوب شرقي أوروبا، في صوفيا، عملية شاملة للتعاون متعدد الأطراف بين بلدان المنطقة، وحظيت هذه العملية بدعم وموافقة من جانب المجتمع الدولي. وتوصلت الدول المشاركة إلى اتفاقات بشأن تصرفاتها المقبلة في الميادين المختلفة للتعاون الإقليمي، مثل التعاون السياسي والاستقرار وتنمية علاقات حسن الجوار، والتعاون الاقتصادي في ميادين المصلحة المشتركة، والإجراءات المشتركة لحماية البيئة، وتعزيز التعاون الإنساني والاجتماعي والثقافي، والتعاون في إنفاذ القانون، والعدالة ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار بالمخدرات والأسلحة. وأكدت من جديد التزامها بهذه العملية ورغبتها في مواصلة تعزيزها. وأدى هذا إلى تهيئة الظروف المناسبة لعقد اجتماع وزاري ثان في حزيران/يونيه من هذا العام في تسالونيكي باليونان، اعتمدت فيه بعض الخطوات والأنشطة الملموسة فيما يتعلق بالمجالات الأساسية التي أشرت إليها سابقا.

ونعتقد اعتقادا ثابتا أنه بغية تحقيق المزيد من الاستقرار والأمن في جنوب شرقي أوروبا، ينبغي أن يستكمل التعاون الإقليمي بدمج البلدان المؤهلة في المنطقة بالجماعة عبر الأطلسية. وفي نفس الوقت نعتقد أن زيادة تعزيز السلم والاستقرار في الجزء الذي ننتمي إليه من القارة شرط أساسي هام للاندماج المبكر الناجح. وفي هذا السياق ترى بلغاريا أن القرارات التي توصلت إليها قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في مدريد انفتاح تاريخي للحلف على الديمقراطيات الجديدة بما في ذلك الديمقراطيات الموجودة في منطقتنا. وينبغي أن أبيّن أن الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي يعتبر بالنسبة لبلغاريا أولوية استراتيجية وأمرا يدخل في إطار المصلحة الوطنية المباشرة لبلادنا، وليس موضوعا يتعلق بالاعتبارات السياسية للحظة معينة.

وبغية تكثيف التفاعل بين أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي والبلدان المشاركة من منطقتنا، قدمت بلغاريا بعض الآراء للنهوض بالتعاون داخل مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية في المسائل الأمنية في جنوب شرقي أوروبا ومنطقة البحر الأسود. وقد نوقشت هذه الآراء وغيرها من الاقتراحات الأخرى ذات الصلة في اجتماع وزراء دفاع دول جنوب شرقي أوروبا المشاركة في مبادرة الشراكة من أجل السلام، وعضوي منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الإقليميين تركيا واليونان، وعضوي الناتو إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية الذي انعقد في صوفيا في وقت سابق من هذا الشهر. واعتمد الاجتماع بيانا مشتركا عمم في الوثيقة A/C.1/52/4 التي تتضمن تدابير وأنشطة متابعة جمعت تحت ثلاثة عناوين: "الدمج في المؤسسات الغربية" و "تدابير بناء الثقة والأمن" و "التعاون الإقليمي في مجال الدفاع". واتفق أيضا على أن تعقد الاجتماعات الوزارية بصورة سنوية.

وترى بلغاريا أن هذه المبادرات إسهام في الجهود المتكاملة المشتركة والمتبادلة من جانب شركائها لتعزيز السلم والأمن الإقليميين.

في هذا العام تحققت بعض النتائج الإيجابية في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأود قبل كل شيء أن أشير إلى أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي بدء نفاذها في ٢٩ نيسان/أبريل تعد علامة بارزة لعصر جديد في مجال نزع السلاح والقضاء على أسلحة التدمير الشامل. وجمهورية بلغاريا كعضو نشط في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اتخذت الخطوات الوطنية ذات الصلة لتنفيذ هذا الاتفاق الدولي.

ويمثل اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إنجازا هاما آخر. وبرنامج العمل الذي اتفق عليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها في ١٩٩٦ وصف المعاهدة بأنها خطوة فورية هامة صوب نزع السلاح النووي. ونرى أن هذه المعاهدة يمكن أن تكون أداة فعالة لوقف الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية. وفي ضوء هذه الخلفية تعلق بلغاريا أهمية كبيرة على عمل اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي بدأ في فيينا. ولدى بلغاريا خبرة كبيرة ومعدات يمكن استخدامها في نظم التحقق في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في المستقبل. وفي هذا الصدد نكرر استعدادنا لتوفير محطة لرصد الاهتزازات لتحقيق هذه الأهداف.

ونرى أن من الضروري أن يستكمل حظر التجارب النووية بخطوات أخرى في هذا الاتجاه. وبالنسبة لوفدي تعتبر اتفاقية وقف الإنتاج الخطوة المنطقية التالية في عمل مؤتمر نزع السلاح. وتؤيد بلغاريا بدء المفاوضات بشأن هذا الموضوع في وقت مبكر. والمسألتان المتعلقتان بضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي تستحقان أيضا اهتماما كافيا. وينبغي أن يكون جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح المقبل متوازنا وأن يتناول كلا من أسلحة التدمير الشامل والأسلحة التقليدية على حد سواء.

ونعتبر إمكانية انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل نقلها أحد الشواغل الرئيسية للتسعينات. وتبيّن التطورات الأخيرة في أنحاء مختلفة من العالم أن مخاطر انتشار أسلحة التدمير الشامل، والبواعث التي تؤدي إلى هذا الانتشار، تتزايد بدلا من أن تتناقص. والنظم القائمة للمعاهدات المتعددة الأطراف مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية توفر قواعد أساسية مقيدة في هذا الميدان. وتؤيد حكومتي كل الجهود التي تبذل بغية زيادة تعزيز هذه النظم. ونشاطر الرأي أيضا بأن الأنشطة الاقتصادية السلمية للدول ينبغي ألا يعيقها أي من هذه الأنظمة.

وتطبق حكومة بلغاريا ضوابط على تصدير الأسلحة والمواد ذات الاستخدام المزدوج دعما لالتزامها بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها. ونراقب من جانب واحد المواد المدرجة في قائمة مراقبة المعدات والتكنولوجيا الخاصة بنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وقد أعلنّا اهتمامنا بأن نصبح عضوا في ذلك النظام.

وفي مجال عدم انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، نتشاطر نفس الغايات والقيم مع الدول الأعضاء في مجموعة استراليا، ولدينا نظام وطني لضوابط التصدير يتضمن قوائم المراقبة الخاصة بمجموعة استراليا بالنسبة للسلائف الكيميائية والمعدات المتصلة بالأسلحة الكيميائية فضلا عن الكائنات المجهرية، والتكسينات، والمعدات المتصلة بالأسلحة البيولوجية. ولهذا السبب تتطلع بلغاريا إلى أن تصبح عضوا في مجموعة استراليا.

وفي السنوات القليلة الماضية، أولى بلدي اهتماما خاصا لقضية الألغام البرية المضادة للأفراد. وترى بلغاريا أنه لو كان القانون الإنساني الدولي الحالي قد طبّق بإخلاص لما حدث الاستخدام العشوائي الحالي للأسلحة، خصوصا الألغام المضادة للأفراد. لذلك نعتبر الجهود المبذولة لتعزيز النظام القانوني لاتفاقية عام ١٩٨٠ بشأن أسلحة تقليدية معيَّنة، خاصة بروتوكولها الثاني، أمرا أساسيا للاستراتيجية العامة للمجتمع الدولي المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. وكان النهج الوطني البلغاري تجاه هذه القضية يتضمن دوما بعض القيود التي تعبّر عن تفكير واقعي يتصل بمبادئ الأمن والدفاع على الصعيد الوطني. وقد اتخذنا بالضرورة موقفا حذرا إلى حد ما لدى قبولنا تدابير من شأنها أن تفرض قيودا مشددة على فعالية دفاعنا الوطني.

ونعتقد أن النص الخاص باتفاقية جديدة من شأنها أن تحظر في نهاية المطاف جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد، الذي تمت الموافقة عليه في مؤتمر أوسلو الدبلوماسي يمكن أن يستخدم كأساس للتوصل إلى اتفاق دولي شامل يلقى قبولا واسعا. ونحن على ثقة بأن عملية أوتاوا يمكن أن تتيح زخما سياسيا مفيدا للجهد الشامل والأعم لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفي نفس الوقت، لا تزال بلغاريا مقتنعة بأن مؤتمر نزع السلاح يتيح المحفل الفعال والعملي للغاية من أجل التفاوض حول حظر عالمي شامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد يغطي معظم المنتجين والمستعملين الرئيسيين لهذه الألغام.

لقد حرصت بلغاريا على تقديم بياناتها لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية سنويا منذ إنشائه. ونرى أن تعزيز هذا السجل خطوة مناسبة في إنشاء آلية عملية تكفل الشفافية في ميدان الأسلحة التقليدية. وتؤيد بلغاريا فكرة تضمين السجل بيانات حول المقتنيات والمشتريات العسكرية التي تتم عن طريق الانتاج الوطني.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وقد كان بلدي من بين أصحاب المبادرة الخاصة بعملية تحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي ووضع التدابير الشاملة لبناء الثقة والأمن، التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق الأمن والاستقرار في أوروبا. وتفي بلغاريا بحسن نية بجميع التزاماتها وتعهداتها الناجمة عن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا لعام ١٩٩٤ بشأن تدابير الأمن وبناء الثقة، وهي تلتزم بغاياتها وأهدافها. وترحب ببدء نفاذ اتفاق الدول

المتاخمة للدول الأعضاء في تلك المعاهدة في ١٥ أيار/مايو من هذا العام، الذي يمثل التزاما من جميع الدول الأطراف بتوطيد الاستقرار الإقليمي.

السيد موجوتابا (ملديف) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): السيد الرئيس، بالنيابة عن وفد ملديف أود أن أعرب لكم عن خالص تهانئي على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، ونحن واثقون بأنكم ستوجهون أعمال هذه اللجنة بحكمة، ونتعهد بتقديم كامل دعمنا لكم.

إن الكلمة المفضّلة حاليا في هذا المبنى هي "الإصلاح" وهي كلمة يسهل جدا ترديدها. إلا أن تجسيد الإصلاح يتطلب التخلي عن المفاهيم والأفكار والمواقف والمعتقدات القديمة، ولعل أكثرها كلاسيكية هو الاعتقاد بأن الأسلحة النووية يمكن أن تمنع نشوب الحرب. لقد شهدنا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية اندلاع عدة حروب حتى الدول الحائزة للأسلحة النووية اشتركت بشكل مباشر في بعضها. وكان من رحمة القدر بنا أن الأسلحة النووية لم تستعمل فيها.

وثمة قول آخر مفاده أن الحرب الباردة ظلت باردة بسبب الأسلحة النووية. ولو كان هذا صحيحا فلماذا لا ندمر كل هذه الأسلحة عديمة الجدوى والمحتمل أن تكون ضارة بعد أن انتهت الحرب الباردة؟ ويقول خصوم الحرب الباردة إن الحرب الباردة قد انتهت إلى الأبد. ومع ذلك يستمر الكثيرون في إجراء التجارب على الأجهزة النووية ورفع مستوى الترسانات القديمة واختراع ترسانات جديدة.

إن الذين يمتلكون الأسلحة النووية يعرفون أن هذه الأسلحة عندما تستخدم لن تلحق الخسائر الناجمة عنها بالعسكريين من الرجال والنساء، وبالمنشآت العسكرية فقط. ويعرفون أيضا أن سقاط إشعاعاتها لن يضر بالأجيال المقبلة من البشر فحسب بل سيضر أيضا بمعظم أنواع الحيوانات والنباتات. واليوم لدينا حالة في العالم تمتلك فيها قلة من الدول أسلحة نووية تتكلف العديد من بلايين الدولارات، بينما يعيش أناس كثيرون في فقر مدقع. وهذه حالة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الجنس البشري. فمن ناحية، يمكن لهذه الأسلحة النووية التي من صنع الإنسان أن تدمر كوكبنا عدة مرات بإرادة الإنسان. ومن ناحية أخرى، يعيش مئات الملايين من البشر في فقر، وأصبحت حياتهم وأرزاقهم تحت رحمة الطبيعة. هذه الحالة المفزعة تقتضي أن تجد الأمم المتحدة حلا لها.

ويحدونا الأمل في أن نرى اليوم الذي تتحول فيه الأموال الموجهة إلى البحث والتطوير لإنتاج الأسلحة النووية إلى تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية وفي المقام الأول إلى القضاء على الفقر. إلا أن من المحزن أن الاستعداد للعمل من أجل تحقيق هذه الحلم لا يبديه كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة.

ومن الأسباب الأخرى المثيرة للجزع تكديس الأسلحة التقليدية بكل أنواعها. وكلما ازداد التكديس زاد خطر تصعيد الصراعات المحصورة في مناطق محددة. ويتعين على الأمم المتحدة أن تتخذ الخطوات اللازمة لخفض مكدسات الأسلحة التقليدية.

وما فتئت جزر الملديف تدعم دوما الجهود الدولية الرامية إلى حظر الألغام المضادة للأفراد نظرا لأنها يمكن أن تقتل أو تشوه المدنيين من الرجال والنساء والأطفال بعد وقت طويل من انتهاء فعاليتها في العمليات العسكرية. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بعملية أوتاوا المتعلقة بحظر الألغام المضادة للأفراد. إن بلدي لم يشترك قط في إنتاج أو استعمال أو نقل أو تخزين الألغام المضادة للأفراد. كما أنه ليس لديه أي مطمح لأن يفعل ذلك. لهذا، نتطلع إلى أن تصبح طرفا في المعاهدة عندما تكون جاهزة للتوقيع عليها في كانون الأول/ديسمبر. ونأمل في أن نرى البلدان التي لديها صعوبات في قبول المعاهدة تعدل موقفها ويصبح بوسعها أن تنضم إلى المجتمع الدولي في التوقيع على المعاهدة.

ماذا تستطيع دولة صغيرة مثل ملديف أن تفعله لإزالة أسلحة الدمار الشامل من العالم؟ وكيف نستطيع أن نسهم في جعل العالم مكانا أكثر أمانا للأجيال القادمة؟ كل ما نستطيع أن نقوم به هو تسليط الضوء على أخطار تلك الأسلحة وعلى عبث تبذير الموارد على البحوث فيها وعلى تطويرها، وأن نسدي تأييدا معنويا للدول التي تحاول أن تزيلها.

ولعل الطريقة الفعالة الوحيدة لإزالة تلك الأسلحة هي أن تقوم الدول النووية بتدمير ما تملكه منها، وأن تتخلى دول العتبة عن تطلعاتها في هذا المجال.

إن ملديف طرف في اتفاقيات عديدة لنزع السلاح. ومنذ بضعة أسابيع وقعنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إننا نشارك في تلك الاتفاقيات، ولكن ليس سبب ذلك أننا ضالعون في أي نشاط من الأنشطة التي تحظرها تلك الاتفاقيات. فملديف، على عكس ذلك، ليس لديها مخزون من تلك الأسلحة كما أنها لا تطمع بتاتا في أن تكون ضالعة في مثل تلك الأنشطة. وإنما تشارك ملديف في تلك الاتفاقيات باعتبار مشاركتها تعبيرا فقط عن دعمها الذي لا لبس فيه لقضية السلم العالمي.

إن ملديف هي واحدة من أصغر الدول من حيث مساحة الأرض وعدد السكان والموارد. والبلدان التي مثل بلدنا لا تستطيع إنفاق مال على الشؤون العسكرية. ولكن البلدان الصغيرة أشد تأثرا بالتهديدات الخارجية وبالتأثيرات التي تنضح عليها من البلدان المجاورة.

وعلى الرغم من أن السلم والأمن هما من شواغل المجتمع الدولي كله، فإن الدول الصغيرة لها قدرة محدودة على الوفاء بمتطلباتها الأمنية. ولذا تظل الأمم المتحدة هي الضامن الوحيد لأمن تلك الدول. ولذا، وكما قال رئيسنا، السيد غيوم، في بيانه أمام الدورة الخمسين للجمعية العامة، نريد أن تقوم الأمم المتحدة بالرد على التهديدات التي كثيرا ما يتعرض لها صغار الدول بنفس الاستعجال والالتزام والفعالية التي تدخلت بها في الشرق الأوسط في عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧، وفي الكويت في ١٩٩١، وأن تقبل أمن الدول الصغيرة وحمايتها بوصفهما جزءا لا يتجزأ من السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد فولفغنغ هوفمن، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد هوفمن (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أعود إلى هذه القاعة حيث أرى كثيرا من الزملاء والوجوه الصديقة. وأود أن أشكر الوفود التي أدلت بتعليقات إيجابية عديدة عن مساعينا في فيينا بشأن منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتذكر اللجنة أن الجمعية العامة اعتمدت في ١٠ أيلول/سبتمبر من العام الماضي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ثم فتح باب التوقيع عليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر بالأمم المتحدة في نيويورك.

وأنشئت اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بوصفها منظمة دولية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، في اجتماع للدول الموقعة على المعاهدة، عقد في نفس قاعة الاجتماع هذه. وفي ٣ آذار/مارس من هذا العام عينتي اللجنة التحضيرية أمينا تنفيذيا للأمانة التقنية المؤقتة.

وأود أن أعرض على اللجنة الأولى لمحة عامة موجزة عن المدى الذي قطعناه خلال الأشهر الماضية في بناء أمانتنا والإعداد لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

إن اللجنة التحضيرية بوصفها منظمة دولية تمولها الدول الموقعة عليها، وعددها الآن ١٤٨ دولة، تتألف من جهازين هما: هيئة عامة مكونة من جميع الدول الموقعة على المعاهدة - وتسمى أيضا تلك الهيئة "اللجنة التحضيرية" - والأمانة التقنية المؤقتة.

وعلى إثر الدورة الأولى للجنة التحضيرية، في نيويورك وجنيف، بدأت الأمانة التقنية المؤقتة عملها في فيينا في ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٧. وجعلت اللجنة التحضيرية مقرها في فيينا رسميا بتوقيع اتفاق البلد المضيف بين اللجنة التحضيرية وجمهورية النمسا في ١٨ آذار/ مارس.

ومن التكليفات الهامة الصادرة إلى منظمتنا تكليف بإنشاء نظام عالمي للتحقق، تقضي به المعاهدة، بحيث يكون هذا النظام جاهزا للتشغيل عند دخول المعاهدة حيز النفاذ. وسيتم تدريجيا إقامة نظام الرصد الدولي، الذي هو شبكة عالمية النطاق، مكونة من ٣٢١ محطة لرصد الهزات الأرضية والرصد بالموجات الصوتية دون السمعية والرصد السمعي المائي والرصد بالنويدات المشعة. وستدير البلدان المضيفة، بالتعاون مع الأمانة التقنية المؤقتة. وسوف ترسل المحطات بيانات إلى مركز البيانات الدولي الذي سوف ينشأ في فيينا. وسوف تقرر تدابير لعمليات التفتيش في الموقع، ولبناء الثقة.

إن الأمانة التقنية المؤقتة، كي تنفذ التكليف الصادر لها، وهو تكليف بمساندة اللجنة التحضيرية، قد بدأت فورا في تكوين نواة من العاملين للوفاء باحتياجات الدول الموقعة.

وفي البداية، عين عدد صغير من الموظفين في مجالات شؤون الموظفين، والشؤون المالية، وخدمات المؤتمرات، والخدمات العامة، والخدمات القانونية، والعلاقات الخارجية، كي يخدموا اللجنة التحضيرية والدول الموقعة. ومنذ الصيف الماضي ركزنا اهتمامنا على تعيين موظفين في دوائر التحقق (نظام الرصد الدولي، ومركز البيانات الدولي، والتفتيش في الموقع). وقد أصبحت شُعب الأمانة الخمس قائمة بعملها. ومنذ مستهل عمليات الأمانة التقنية المؤقتة بدأ الموظفون الإداريون والقانونيون والموظفون الخارجيون في وضع هياكل تعاونية مع منظمات دولية أخرى بمركز فيينا الدولي، وتم التعاقد معها على القيام ببعض العمليات الروتينية للأمانة.

ولدى الأمانة في الوقت الحاضر ما يزيد قليلا عن ٨٠ موظفا، جرى اختيارهم بطريقة تتسم بأقصى ما يمكن من الشفافية ويمثلون حوالي ٤٠ جنسية مختلفة. ومن الـ ١١٦ وظيفة المدرجة في ميزانية ١٩٩٧ نتوقع أن يتم شغل ١١٠ وظيفة بحلول نهاية هذا العام. وسوف يستعمل الباقي من ميزانية الموظفين لشراء خدمات من منظمات أخرى مقرها في فيينا.

وقد أنشأت اللجنة التحضيرية ثلاث هيئات فرعية، تقدم اقتراحات وتوصيات كي تنظر فيها وتعتمدها اللجنة التحضيرية في جلساتها العامة: الفريق العامل "ألف" للشؤون الإدارية وشؤون الميزانية؛ والفريق العامل "باء" لشؤون التحقق؛ والفريق الاستشاري للموضوعات المالية وشؤون الميزانية وما يتصل بها من شؤون إدارية، وهو مكون من خبراء مستقلين.

ويتضمن برنامج عمل اللجنة لهذه السنة القيام بدراسة استقصائية لـ ٥٥ موقعا للمحطات، وإنشاء أو تحسين ١٨ محطة لرصد الهزات الأرضية ومحطة للرصد السمعي المائي. وقد أرسلت الأمانة مشروعات اتفاقات خاصة بمرافق نظام الرصد الدولي، من خلال القنوات الرسمية، إلى وزراء خارجية البلدان الـ ٤٠ التي وضعتها اللجنة التحضيرية في برنامج عملها في عام ١٩٩٧. وعقدت الأمانة، حيثما تيسر ذلك، اجتماعات مع الوفود للتشاور بشأن تلك الاتفاقات.

وتم تحديد برنامج العمل لعام ١٩٩٨ من جانب الفريقين العاملين في مجالاتهما الخاصة. وخصصت ميزانية مناسبة في عملية تعاونية اشتركت فيها الدول الموقعة، والفريقان العاملان ألف وباء والأمانة. وستعتمد الميزانية في الدورة الرابعة للجنة التحضيرية في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

ومن أجل الإسراع في العمل والتقيد ببرنامج العمل الذي حدده الفريق العامل باء لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، تنوي الأمانة التقنية المؤقتة أن تتبع النهج التالي: في المواقع التي يمكن فيها التنفيذ وحيث توافق الحكومات المعنية على ذلك، ستطرح عطاءات في نفس الوقت الذي تدار فيها مناقشة الاتفاقات القطرية والتوقيع النهائي عليها مع الدول الموقعة. وسيعجل المضي على هذا المنوال في إنجاز برنامج ١٩٩٧، الذي يمثل في معظم الحالات المرحلة الأولى من العمل الذي سيستمر في إطار ميزانية ١٩٩٨. وقد أعرب العديد من البلدان الموقعة عن اهتمام بالاشتراك مع الأمانة التقنية المؤقتة في إجراء عمليات مسح للمواقع الداخلة في برنامج ١٩٩٧، ويجري العمل الآن للاضطلاع بإجراء أول عمليات مسح للموقع في عدة بلدان. وستقوم الأمانة التقنية المؤقتة بإجراء بعض هذه المسوحات للموقع بالتعاون مع الدول الموقعة، بتكلفة ينبغي أن تكون متناسبة والتكلفة التي قدرها الفريق العامل باء.

وفي أيار/مايو الماضي، وافقت اللجنة التحضيرية، في دورتها الثانية على هيكل حديث للميزانية البرنامجية يتكون من مشروعات، وبرامج فرعية، وبرامج عادية، وبرامج رئيسية. وفي عملية الميزانية اللاحقة، حددت الأمانة التقنية المؤقتة عناصر التكلفة المتصلة بالإدارة. وكان الفريق العامل ألف، الذي أنيطت به مهمة تطوير هيكل الميزانية، مسؤولا أيضا عن تطوير البرامج الرئيسية غير المتصلة بالتحقق، بالتشاور مع الأمانة التقنية المؤقتة. وكان الفريق العامل باء مسؤولا عن البرامج الرئيسية المتصلة بالتحقق. ويتضمن مشروع الميزانية لعام ١٩٩٨ سبعة برامج رئيسية، خمسة منها تتصل بالتحقق. واقترح الفريق العامل باء على اللجنة التحضيرية الأولويات التالية لبرنامج عملها على مدار بضع السنوات المقبلة، وهذه الأولويات واضحة جدا. فهي تتضمن تشغيل نظام الرصد الدولي؛ وإنشاء مركز البيانات الدولي في فيينا؛ والهيكل الأساسي للاتصالات؛ وتطوير التفتيش في الموقع؛ وتقييم برامج التحقق.

وأود أن أقدم بعض معلومات أكثر تفصيلا بشأن التقدم في أنشطتنا المتصلة بالتحقق، والتي تشكل فعلا صُلب عملنا.

لقد تحقق تقدم مواز في العديد من المجالات ذات الصلة من خلال تعيين موجهين للمهام، قاموا بإعداد أوراق للفريق العامل باء. وفي هذا المضمار، يسرني أن أعرب عن امتناني للبلدان التي أبدت استعدادها للاضطلاع بهذه المهام وقدمت لنا مساعدات كبيرة.

وفيما يتصل بالتشغيل التدريجي لمركز البيانات الدولي، وتصميم وتطوير الهيكل الأساسي العالمي للاتصالات، تم تحقيق تقدم كبير بمساعدة الخبراء الفنيين من الفريق العامل باء وموظفي النموذج الأصلي لمركز البيانات الدولي في ارلنغتون، فيرجينيا.

والمرحلة الأولى من خطة اللجنة التدريجية لمركز البيانات الدولي جارية فعلا. وتتوخى الخطة تحقيق تقدم في مجال الاتصالات وفي مجالات أربعة ذات صلة هي: أولا، تحضير المرفق؛ ثانيا، تطوير الهيكل الأساسي؛ ثالثا، تطوير برامج العقل الالكتروني والاختبار؛ رابعا، التوظيف والتدريب.

وتقوم الأمانة التقنية المؤقتة بإعداد البرنامج التدريبي لمركز البيانات الدولي لعام ١٩٩٧ لأول ١٠ مرشحين، ينتمون إلى ١٠ دول موقعة مختلفة، ليبدأ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. والأمانة التقنية المؤقتة تقبل الطلبات من المرشحين للالتحاق بالفصل التدريبي الثاني الذي يبدأ تقريبا حوالي حزيران/يونيه ١٩٩٨.

وأنتقل الآن إلى تصميم وتطوير الهيكل الأساسي العالمي للاتصالات. فقد تم تحقيق تقدم في المجالات التالية: أولا، تحليل متطلبات جمع البيانات؛ ثانيا، تقييم أحجام البيانات والمنتجات التي تتطلبها الدول الموقعة؛ ثالثا، إجراء مسح لحالة القدرات العالمية في مجال الاتصالات؛ ورابعا، تطوير صفقة شراء تتعلق بالهيكل الأساسي العالمي للاتصالات. وجميع هذه الأنشطة ترتبط ارتباطا دقيقا بالعملية العالمية الأوسع نطاقا وهي تصميم وتخطيط وشراء وتنفيذ الهيكل الأساسي العالمي للاتصالات. ونظمت فرنسا في تموز/يوليه الماضي حلقة عمل غير رسمية بشأن مسائل الهيكل الأساسي للاتصالات العالمية.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى تقييم أحجام البيانات والمنتجات التي تتطلبها الدول الموقعة. فقد أرسلت الأمانة التقنية المؤقتة استبيانا إلى جميع الدول الموقعة في حزيران/يونيه بغرض تحديد معيار حجم التوزيع والتوصل إلى فهم أفضل لاحتياجات الدول الموقعة، أسفر عن بعض النتائج الأولية. فالدول تتوقع أن تحتاج، أولا، إلى نشرة تقارير بالأحداث اليومية؛ وثانيا، بيانات غير معالجة على هيئة موجات لنحو ٥ إلى ١٠ أحداث كل يوم؛ وثالثا، إمكانية الوصول الإلكتروني المتفاعل لمدة ساعة كل يوم إلى أرشيف مركز البيانات الدولي ومرافق الشبكة العالمية.

وفيما يتعلق بإجراء استطلاع للحالة العالمية لقدرات الاتصالات، فإن الأمانة ما فتئت تتصل بالعديد من منظمات الاتصالات اللاسلكية عن طريق السواتل بشأن التكنولوجيات المتاحة لنقل البيانات، وأنظمة السواتل العاملة والخبرة المتعلقة بالتنظيم والتعريفة.

وفي الوقت نفسه، شاركت الأمانة في العديد من الأنشطة التكميلية. فبالتعاون مع المنظمات الأخرى التي تتخذ من مركز فيينا الدولي مقرا لها، وبما في ذلك الوفود المعنية، فإن الأمانة التقنية المؤقتة ما فتئت تعمل على تحديد مجالات التعاون مع المنظمات التي تتخذ في فيينا مقرا لها بشأن توفير خدمات مشتركة وعامة؛ مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات الموظفين والتمويل، ومع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال الشراء. وكذلك نسعى مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للبحث عن مجالات للتعاون الفني. وفي الوقت نفسه، فإن اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعمل بالاشتراك مع جميع المنظمات الأخرى التي تتخذ من مركز فيينا الدولي مقرا لها للاستفادة من خبرتها وتطوير أقصى درجات التعاون معها.

وبالإضافة إلى ذلك نظمت الأمانة التقنية المؤقتة حلقة عمل بشأن التفتيش في الموقع، ناقشت منهجية إجراء عمليات التفتيش والظواهر المرتبطة بالتفجيرات النووية وقياس الاشعاع. وشارك أربعة وخمسون خبيرا ينتمون إلى ١٨ دولة موقعة في حلقة العمل. وستقوم الأمانة التقنية المؤقتة بتنظيم حلقة عمل للمتابعة بشأن معدات التفتيش في الموقع وتقنيات تحليل وتفسير بيانات التفتيش التي يتم الحصول عليها، وذلك في الفترة من ١٢ إلى ١٦ كانون الثاني/ يناير من العام المقبل. وكذلك استضافت الدول الموقعة حلقات عمل بشأن مختلف جوانب نظام التحقق، ويتوقع عقد حلقات أخرى في المستقبل. ففي كانون الأول/ ديسمبر ستضيف

الأرجنتين وجنوب أفريقيا، كل في منطقتها، حلقات عمل تدريبية بشأن نظام الرصد الدولي.

وتم تركيب شبكة فاكس وبريد الكتروني للخبراء لتسهيل الاتصالات المباشرة بين الخبراء والأمانة. ويتلقى الخبراء والوفود كلمات سر شخصية لاسترجاع الوثائق مباشرة من الشبكة. وستكون جميع وثائق اللجنة التحضيرية، بما فيها المرفقات، متاحة عن طريق موقعنا الجديد على الشبكة، الذي انطلق في الذكرى السنوية الأولى لفتح باب التوقيع على المعاهدة.

وأخيرا وليس آخرا، فإننا نتبع سياسة إعلامية نشطة جدا. وفي إحاطات عديدة للوفود، بما فيها وفود الدول التي لم توقع بعد، وللصحفيين، والمنظمات غير الحكومية والطلبة، نوضح أحكام وأهمية المعاهدة التي تشكل إنجازا هاما لمساعدة جهود عدم الانتشار على الصعيد العالمي وللمساعدة على وقف استحداث أسلحة نووية جديدة عن طريق فرض حظر عالمي على التفجيرات النووية، مما يشكل خطوة صوب نزع السلاح النووي.

وبعد توقيع ١٤٨ دولة على معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية، فإن المعاهدة تقترب بسرعة من الحصول على مركز المعاهدة العالمية. وتعرب مزيد من البلدان عن اهتمامها بالمعاهدة. ولما كانت هذه المعاهدة وسيلة اقتصادية للغاية ومن أقل الوسائل تكلفة لجعل العالم مكانا أكثر أمانا، فإنني أود أن أدعو كل البلدان التي ليست من الدول الموقعة على المعاهدة بعد أن تنظر في التوقيع عليها. وقد عرض عدد من البلدان التي لم توقع بعد على المعاهدة أن يضع المنشآت التقنية الموجودة في أراضيه تحت تصرف اللجنة التحضيرية. وبالتالي، ستشارك هذه البلدان بصفة مراقب في تنفيذ المعاهدة.

وحتى الآن، صدقت على المعاهدة سبع دول من الدول الموقعة عليها، ويبدو أن عملية التصديق جارية بالفعل في العديد من البلدان. وأدرك أنه يمكن للتصديق أن يستغرق وقتا طويلا في الهيئات التشريعية الوطنية. ومع ذلك، أود أن أدعو كل الدول الموقعة التي لم تصدق بعد على المعاهدة إلى دفع عملية التصديق لكي تكفل دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر.

ويبدو أن من الحكمة أن أذكر أن اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكذلك الأمانة العامة، تعملان بلا كلل للتحضير لنفاذ اتفاق هام لتحديد الأسلحة يسهم، إذا ما جرى رصده وإنفاذه على النحو السليم، في إنهاء سباق التسلح النوعي، وبذلك يشجع على إجراء تخفيضات في الترسانات النووية أكبر مما جرى تحقيقه حتى الآن.

السيد دانش - يازدي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تهانيّ لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة، وأنا على ثقة من أنكم بفضل مهاراتكم الدبلوماسية ومعرفتكم بالشؤون الدولية، ستقودون مداولات اللجنة الأولى باقتدار إلى نتائج ناجحة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أعرب عن تهانيّ لأعضاء المكتب الآخرين.

وأبدأ بنزع السلاح النووي. إن انتهاء الحرب الباردة أتاح أملا في أن المجتمع الدولي سيغتنم هذه الفرصة لكي يحقق تقدما في مختلف جوانب نزع السلاح. وينظر بصفة عامة إلى الأهداف على أنها القضاء على كل أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، وتخفيض الأسلحة التقليدية.

وقد دلل المجتمع الدولي على تصميمه الراسخ على إنهاء كابوس الحرب النووية من خلال التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أساس الالتزامات المنصوص عليها في وثائق مؤتمر الاستعراض والتمديد، والقرار التاريخي لمحكمة العدل الدولية بشأن التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بإجراء مفاوضات بحسن نية لنزع السلاح النووي، والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ سين بشأن نزع السلاح النووي، وبرنامج نزع السلاح النووي الذي اقترحته مجموعة الـ ٢١ لمؤتمر نزع السلاح، وقرار الاتحاد الأوروبي بشأن معاهدة عدم الانتشار، والاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية التي أعدتها لجنة المحامين المعنية بالسياسة النووية، وبعض مبادرات المنظمات الأخرى غير الحكومية.

ومع ذلك، وبالرغم من هذه الجهود، فقد أصرت الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاحتفاظ بهذه الأسلحة وتطويرها، مما يشل أنشطة بناء الثقة التي يبذلها مؤتمر نزع السلاح وغيره من الهيئات الحكومية الدولية التي تعالج هذه القضية. ولئن كانت مختلف الدراسات الصادرة عن مصادر مستقلة وموثوق بها

قد توصلت إلى أن اعتماد برنامج مرحلي ذي جدول زمني لنزع السلاح النووي أمر يمكن تحقيقه، فإن هناك بعض الدول التي تصر، بدون مبرر، على أن نزع السلاح النووي أمر لا يمكن أن يتحقق في المستقبل القريب.

ومن المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح لم يحرز تقدما بشأن أي بند من بنود جدول الأعمال، ولم يستطع أن ينشئ أية لجنة مخصصة في دورته لعام ١٩٩٧. ولا تزال بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تمانع في إجراء مفاوضات حول نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح. ولهذا يجد المؤتمر نفسه في طريق مسدود. وفضلا عن ذلك، فإنه بإصرار الدول الحائزة للأسلحة النووية على الحد من نطاق معاهدة حظر التجارب لكي تقتصر على التفجيرات النووية، تفقد هذه المعاهدة من الناحية العملية طابعها الشامل ولا تمنع الاستمرار في تطوير الأسلحة النووية. ولهذا، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية، إذ تستخدم التكنولوجيا المتقدمة، يمكنها أن تواصل تطوير مخزوناتها النووية وإنتاج أنماط حديثة من الأسلحة النووية أكثر تعقيدا من خلال التجارب غير التفجيرية. ومما يزيد من الخلاف حول الانتشار الرأسي تلك التجارب التي تظل دون الدرجة الحرجة والتي تجريها إحدى الدول الموقعة، وهذا إجراء يتعارض بجلاء مع روح المعاهدة وأهدافها.

ومع ذلك، وبالرغم من هذه الحقائق المحبطة، نود أن نظل متفائلين مفعمين بالأمل. ويحدونا الأمل في أن ينشئ مؤتمر نزع السلاح في الجزء الأول من دورته السنوية لعام ١٩٩٨ لجنتين مخصصتين، تعني إحداها باتفاقية شاملة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية بغرض تصنيع الأسلحة النووية، وتعني الأخرى باتفاقية شاملة لحظر الأسلحة النووية. ويمكن أيضا النظر في إمكانية إنشاء لجنة مخصصة واحدة تعني بالأسلحة النووية وتكون لها ولاية التفاوض بشأن عدد من البنود المتصلة بالأسلحة النووية. وقد جرى التوصل إلى توافق دولي قوي في الآراء من أجل البدء في هذه المفاوضات، ويحدونا الأمل في أن يفي مؤتمر نزع السلاح بهذه التوقعات.

ولئن كنا نرحب بإنشاء أمانة تقنية مؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على الرغم من أوجه القصور في تلك المعاهدة، مما يلقي بظلال من الشك على صحة شمولها، فإننا نعتبر أن المعاهدة خطوة في الاتجاه الصحيح، وإن كانت خطوة محدودة، ينبغي أن تتبعها خطوات إضافية صوب هدف نزع السلاح النووي.

وكان التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار، والالتزامات التي قطعتها كل أطراف المؤتمر الاستعراضي، خطوات هامة صوب عالم خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن الصلاحية الطويلة الأجل لهذه المعاهدة ونجاحها يعتمدان بدرجة كبيرة على كيفية تعاون أطراف المعاهدة في الأعوام القادمة للوفاء بالالتزامات التي قطعت أثناء مؤتمر عام ١٩٩٥. وعملية اللجنة التحضيرية المعززة يجب أن تسهم إسهامات مضمونية، مع مراعاة مقرر عام ١٩٩٥ بشأن المبادئ والأهداف، لكي يتمكن المؤتمر الاستعراضي من تقييم مدى تحقيق أهداف المعاهدة بالكامل وتنفيذ أحكامها بفاعلية، وتحديد المجالات التي يجب السعي وراء استمرار تحقيق التقدم فيها مستقبلا.

وتحيط إيران علما مع الإرتياح بأن الدورة الأولى للجنة التحضيرية أوصت الدورة المقبلة بتخصيص وقت معين يكرس للمناقشات حول سبل ووسائل تنفيذ قرار الشرق الأوسط، وضمانات الأمن السلبية، ووقف التجارب، ويحدوني الأمل في أن تتمكن اللجنة التحضيرية من إحراز تقدم في هذه المسائل أثناء اجتماعها في عام ١٩٩٨.

إن استخدام معايير مزدوجة في ميدان عدم الانتشار واستخدام آليات تنفيذية غير شفافة لمراقبة الصادرات في ميادين استخدام التكنولوجيا النووية والكيميائية والبيولوجية للأغراض السلمية هي أكثر العوامل تقويضا للثقة والأمن الدوليين. فمن الواضح أن أية آلية للتحقق ومراقبة نقل هذه المواد بين الدول الأطراف ينبغي أن تكون متمشية مع أحكام المعاهدات ذات الصلة التي جرى التفاوض عليها بين جميع المعنيين. وينبغي أن يكون بوسع جميع الدول الأطراف في المعاهدات ذات الصلة المشاركة في هذه المفاوضات بدون استثناء.

وتشتمل المعاهدات المتصلة بالميادين المذكورة أعلاه على آليات محددة لضمان الامتثال. وأي مسألة تتصل بالامتثال وإجراءات المجتمع الدولي في حالة حدوث انتهاكات لأحكام محددة لهذه المعاهدات ينبغي أن تعالج عن طريق الآليات المنصوص عليها في المعاهدة ذات الصلة ووفقا لأحكام المعاهدات.

وفي ميدان الأنشطة النووية، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الهيئة المختصة المسؤولة عن التحقق

من امتثال الدول الأطراف لمعاهدة عدم الانتشار. وينبغي للدول الأطراف، التي لديها شواغل تتعلق بعدم امتثال دول أخرى لاتفاقات الضمان التي أبرمتها، أن تعرب للوكالة عن شواغلها مشفوعة بالأدلة والمعلومات التي تؤيد ادعاءها لتدرسها الوكالة وتحقق فيها وتتوصل إلى استنتاجات وتقرر الإجراءات الضرورية وفقا لولايتها. وينبغي اتخاذ التدابير الكفيلة بتوفير الحماية الكاملة لحقوق جميع الدول الأطراف بموجب أحكام ديباجة ومواد المعاهدة، وعدم تقييد حق أي دولة طرف في ممارسة هذه الحقوق استنادا إلى ادعاءات بعدم الامتثال لم تتحقق الوكالة منها.

واسمحوا لي الآن أن أتحول إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية. تؤيد جمهورية إيران الإسلامية إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل في مختلف المناطق، بوصفها خطوة أولى لتحقيق عالم خال من هذه الأسلحة. وفي عام ١٩٧٤، اقترحت إيران إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو اقتراح لقي منذ ذلك الوقت دعما في مختلف دورات الجمعية العامة. بيد أن رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يزال العقبة التي تحول دون تحقيق هذا الهدف المشترك.

وتحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي وفي مناطق أخرى عزز بالفعل السلم والأمن الإقليميين والعالميين. وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية اعتقادا راسخا بأنه يتعين على الدول النووية أن تحترم الاتفاقات الدولية المتصلة بإنشاء هذه المناطق وأن توقع على البروتوكولات ذات الصلة، وأن تدعم مبادرات الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الرامية إلى إنشاء هذه المناطق، لا سيما في الشرق الأوسط. وهذا يتطلب ممارسة المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١).

وأغتنم هذه الفرصة لأعبر عن ارتياح وفد بلدي لإدراج بند يتصل بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية على جدول أعمال هيئة نزع السلاح. ويحدوني الأمل أن تتمكن هيئة نزع السلاح، بالتعاون مع الدول الأعضاء، من التوصل إلى نتيجة ناجحة بشأن هذا البند.

ومما لا شك فيه، أن بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية هو أهم إنجاز للمجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة. وقد أسهمت إيران بنشاط وسرور، بوصفها آخر ضحية لهذه الأسلحة غير الإنسانية، في المفاوضات المتصلة بهذه المعاهدة، وشاركت في تقديم مشروع القرار ذي الصلة في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، وكانت من بين أول الموقعين على هذه المعاهدة الهامة.

ونحن نرى أن فعالية وعالمية هذه الاتفاقية ستتوقف إلى حد كبير على الطريقة التي ستنفذ بها، ولا سيما مدى امتثال البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أيضا لالتزاماتها. ولذلك، سيحتاج تنفيذ الاتفاق نفس الدرجة من المثابرة التي احتاجها التفاوض بشأنها.

وقد سارت الأعمال التحضيرية في لاهاي بسلاسة لو لم تفسدها الصعوبات في التوصل إلى حلول بشأن بعض القضايا الهامة والمثيرة للنزاع. وفي الحقيقة، واجهت معظم المسائل التي حُلت سياسيا أثناء المفاوضات في جنيف، تفسيرات ومواقف متناقضة في لاهاي.

وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ، وإلى أن ينعقد المؤتمر التالي للدول الأطراف يتعين تكثيف الجهود لحل المسائل المعلقة، ولا سيما المتصلة بالمادة الحادية عشرة، التي تثير قلق معظم البلدان النامية.

ومنذ البداية، كان المفهوم الأساسي للاتفاقية يتمثل في أن وسائل التحقق الدقيقة والواسعة النطاق ستكون مصحوبة بأحكام تضمن حرية التجارة في المواد الكيميائية. ولذلك، كان التركيز منصبا باستمرار على المجموعة الاسترالية وعلى أنشطتها. وفي الحقيقة، لم يتسن إبرام الاتفاقية إلا في المرحلة النهائية عندما قطعت التزامات في نص الاتفاقية، وكذلك من خلال البيانات الرسمية للمجموعة، بأن القيود على نقل المعدات والتكنولوجيا والمواد، التي لا تحظرها الاتفاقية، بين الدول الأطراف سيجري التخلي عنها.

ويتعين حل هذه المسألة على نحو مرض لتتوفر للاتفاقية أية فرصة للنجاح. ولتيسير الوصول إلى حل، اقترحنا إنشاء آلية دولية بموجب الاتفاقية لترتيبات مراقبة الصادرات تحل محل المجموعة الاسترالية.

وينبغي لهذا الاقتراح أن ينال دعم جميع الدول داخل المجموعة، التي تسعى بصدق لإيجاد حل توافقي معقول.

إن السباق غير المكبوح لامتلاك الأسلحة التقليدية لا يؤدي فقط إلى إهدار كميات هائلة من موارد بلدان العالم الثالث، التي تمس الحاجة اليها للتنمية، فحسب، بل وإلى تفاقم جو الاضطراب وعدم الثقة أيضا. وكخطوة أولى، يمكن أن تؤدي الشفافية في نقل الأسلحة إلى بناء الثقة ووقف سباق التسلح في شتى المناطق وتعزيز السلم والاستقرار الإقليميين والعالميين. ويصدق هذا بصورة خاصة إذا أدت هذه الشفافية إلى التقييد الفعلي لبيع ونقل منظومات الأسلحة المتقدمة، غير ضرورية، إلى المناطق المتفجرة، مثل الشرق الأوسط. ومن الخطوات المفيدة الأخرى اتخاذ تدابير عملية لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد ومراقبة احتياز الأسلحة الخفيفة ونقلها إلى مناطق يمكن أن تؤدي فيها إلى تفاقم الصراعات الأهلية. إلا أنه يتعين علينا في جهودنا الجماعية التي نبذلها لتحقيق الشفافية أو حظر أنواع معينة من الأسلحة، أن نبقي نصب أعيننا الهدف النهائي في ميدان الأسلحة التقليدية، وهو: خفض جميع فئات الأسلحة وكبح الإنفاق العسكري على صعيد العالم بأسره.

ووفقا للتقرير السنوي المعنون "التوازن العسكري"، المؤرخ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، استورد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي ٤٠ في المائة من الأسلحة التي بيعت في العالم. وفي حين أن جمهورية إيران الإسلامية ظلت تقدم تقاريرها منذ أن أنشئ سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، فإن أقل معدل للمشاركة في السجل، كان من نصيب منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من هذه الحقيقة، فإن فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والشفافية في التسلح اختار ألا ينظر في مسألة المشاركة المتدنية هذه، وهي مسألة خطيرة.

وكما قال وزير خارجيتنا أثناء المناقشة العامة في الجمعية العامة،

"من البديهي أن انعدام الأمن في الشرق الأوسط يرجع أصلا إلى الروح العسكرية لدى إسرائيل وترسانتها من أسلحة الدمار الشامل التي أحبطت كل مبادرات وآليات نزع السلاح في المنطقة." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة السادسة، صفحة ٢٦).

وبعض بلدان المنطقة، مدفوعة بشواغلها الأمنية الناتجة عن أسلحة إسرائيل النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى التي تمتلكها، ما فتئت مترددة في التوقيع والتصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتجد أنه حتى من المتعذر عليها المشاركة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ومع ذلك، تقوم إحدى الدول أو حفنة من الدول بتقديم الدعم السياسي والعملي بلا تردد لامتلاك إسرائيل أسلحة الدمار الشامل. وهذا في حد ذاته يبرز الحقيقة المرة المتمثلة في أن سياسات وممارسات دول من خارج المنطقة لم تؤد إلى أمن أو استقرار المنطقة، بل إلى زيادة انعدام الثقة وزيادة التوتر وسباق التسلح، مما يوفر أسواقا مربحة لصانعي الأسلحة.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل الى موضوع الألغام الأرضية. إذ تعد ايران ضمن أشد بلدان العالم كثافة من حيث الألغام المزروعة فيها. فخلال حرب فرضت علينا فرضا طوال ثمانية أعوام، زرعت في أرضنا ما يقرب من ١٦ مليونا من الألغام الأرضية والذخائر المدفونة غير المنفجرة، منتشرة على مساحة تزيد على ٤ ملايين هكتار من أراض ايرانية خضعت للاحتلال بصفة مؤقتة أثناء مختلف مراحل الحرب.

ونظرا لعدم وجود خرائط لحقول الألغام، والافتقار إلى الوصول الى المعدات والتكنولوجيا المتقدمة، فقد تعرضت جهودنا لإزالة الألغام للإحباط، مما أدى إلى استمرار وقوع الإصابات بين المدنيين وكذلك بين المشتركين في عمليات الإزالة. ونحن نشارك في عملية أوتاوا بصفة مراقب. وكان من المتوقع أن تسفر عملية أوتاوا عن إعداد وثيقة شاملة ومتوازنة تعالج الجوانب الأمنية والإنسانية للمشكلة، وتتضمن أحكاما بشأن الدعم المالي ونقل التكنولوجيا المتقدمة اللازمة للبلدان المتضررة لتمكينها من التغلب على هذه المشكلة الخطيرة. ومن المؤسف أن نص أوسلو الختامي لا يستجيب لهذه الشواغل بطريقة واضحة ومحددة. ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح أثناء دورته لعام ١٩٩٧، بتعيين منسق خاص لالتماس آراء دوله الأعضاء بشأن أنسب ترتيب لمعالجة مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وبشأن ولاية ممكنة للمنسق. ونعتقد أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن ينشئ لجنة مخصصة، بولاية

ملائمة، للتفاوض على فرض حظر على الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ونلاحظ مع القلق أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح لم تنعقد حتى الآن، وأن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لم تتفق، في دورتها لعام ١٩٩٧، على جدول أعمال الدورة الاستثنائية وموعد انعقادها. ونحث جميع الأطراف المعنية على إبداء روح التعاون، ومحاولة التوصل الى اتفاق على عقد هذه الدورة الهامة في أقرب وقت ممكن.

وسأتطرق الآن بإيجاز إلى الاصلاحات التي اقترحها الأمين العام. ومع تقديري للجهود التي يبذلها الأمين العام لتبسيط إجراءات المنظمة وإعادة تشكيلها لتحسين أدائها، أود أن أدلي بالملاحظات التالية. عند استعراض جهاز نزع السلاح يجب أن نسترشد بالمبادئ الأساسية الثلاثة التالية. أولا، ينبغي أن نبني على إنجازات الماضي، وخاصة الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. ثانيا، علينا أن نضع نصب أعيننا أن ما منع المجتمع الدولي من إحراز تقدم كبير أثناء حقبة الحرب الباردة في ميدان نزع السلاح والمسائل الأمنية ذات الصلة، كان الافتقار الى الإرادة السياسية في التفاوض، وليس جهاز نزع السلاح في حد ذاته. ثالثا، يجب أن نعي أنه في عالم أكثر تنوعا وأقل مركزية، لا بد من تجنب أية مخاطرة بالتركيز المفرط على المركزية في تناول مسائل الإصلاح.

وفي الوقت الذي يولى فيه اهتمام كبير لاستعراض جهاز نزع السلاح، يرى وفد بلدي أن استعراض آليات نزع السلاح التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة، يمكن أن تتولاه دورة استثنائية أخرى للجمعية العامة، مع وضع القرار ٤٥/٥١ جيم في الاعتبار، وبدون المساس بالدور المؤسسي الذي تؤديه مختلف هيئات الأمم المتحدة، كما يرد في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة.

السيد حشّاني (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أتوجه اليكم سيدي الرئيس وإلى سائر أعضاء المكتب، بخالص التهانئ على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة. إننا نعرف أن أعمالنا في ظل قيادتكم ستتوج بالنجاح. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر سلفكم، السيد الكسندر سيشو، الممثل الدائم لبيلاروس، على الجهود الحميدة التي بذلها بصفته رئيسا للجنة في الدورة الماضية.

إبان السنة التي انصرمت منذ انعقاد الدورة الماضية، شهدنا تطورات إيجابية في مجال نزع السلاح. وهذه التطورات تقربنا أكثر فأكثر من هدفنا المتمثل في نزع السلاح النووي، ويحدونا الأمل في أن تسهم في تعزيز دعائم الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ففي المجال النووي، رحبنا في العام الماضي بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تعد اسهاما هاما في عملية عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، بالتركيز على ضرورة وجود التزام صارم من جانب الجميع، وبخاصة الدول الحائزة لأسلحة نووية، بالوقف الكامل لسباق التسلح بجميع جوانبه، وبنزع السلاح النووي، والقضاء التام والنهائي على جميع الأسلحة النووية. واليوم، فإن تونس التي وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ترحب بانعقاد الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في تشرين الثاني/نوفمبر وآذار/مارس الماضيين، وبإنشاء أمانة تلك المنظمة، مما مهد السبيل للإعداد لمرحلة تنفيذ المعاهدة.

ولاحظنا أيضا مع الارتياح بدء سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية، مما سيمكن من تحقيق القضاء على فئة كاملة من سلاح مرعب من أسلحة الدمار الشامل. وتونس، التي تعلق أهمية كبرى على هذه الاتفاقية، كانت ضمن مجموعة البلدان التي صدقت عليها قبل أن تدخل رسميا حيز النفاذ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وفي اعتقادنا أن الاتفاقية لا يمكن أن تحقق أهدافها بالكامل إلا إذا تم التقيد بها على الصعيد العالمي، وخاصة من جانب البلدان التي هي من المنتجين الرئيسيين للأسلحة الكيميائية.

إلا أن هذا التقدم لا يجوز أن ينسينا أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا حتى نبلغ هدف القضاء الكامل والنهائي على الأسلحة النووية، وهو هدف ما برح مجتمع الأمم يسعى اليه سعيا حثيثا منذ عقود، وبصفة خاصة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وانتهاء الحرب الباردة جعل هذا الهدف أقرب منالا، وقوة الدفع التي ولدتها البيئة العالمية الجديدة في التسعينات توفر فرصة قيّمة للمضي قدما بخطى ثابتة نحو نزع السلاح النووي الحقيقي. وسيكون في ذلك استجابة للنداءات العديدة

التي وجهتها الجمعية العامة، وخاصة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، وللالتزامات التي قطعتها الدول النووية على نفسها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوية ومادتها السادسة؛ وللالتزامات التي تعهدت بها نفس الدول أثناء مؤتمر عام ١٩٩٥ لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، في إطار المقرر المتعلق "بمبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النووين".

وفي هذا السياق، نؤكد أهمية مواصلة السعي بجهود عازمة، في المحافل المتعددة الأطراف وفي مؤتمر نزع السلاح خاصة، إلى تنفيذ تدابير موضوعية أخرى في مجال نزع السلاح. ومن المهم أيضا فضلا عن ذلك، إبرام تدابير انفرادية وترتيبات واتفاقات ثنائية - مثل اتفاقات "ستارت" بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، وآخرها "ستارت الثانية" التي من المفترض أن يصدق عليها وأن تدخل حيز النفاذ بأسرع ما يمكن، بغية فتح الطريق أمام إبرام معاهدة "ستارت الثالثة"، مما يسمح بإجراء تخفيضات جديدة في الترسانات النووية الاستراتيجية لأكبر دولتين نوويتين.

إن نزع السلاح النووي الإقليمي هو - من ناحية - عنصر هام في تعزيز الجهود نحو عدم الانتشار ونزع السلاح النووي على المستوى الدولي، ومن ناحية أخرى، إسهام كبير في تعزيز أسس السلم والأمن على المستوى الإقليمي.

ومن هذا المنطلق، لا يزال بلدي يؤيد باستمرار الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وفي أفريقيا، عملت تونس على تحقيق إنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي، وكانت من بين أولى البلدان التي وقعت معاهدة بليندابا المنشئة لتلك المنطقة على القارة. علاوة على ذلك، ترحب تونس بإبرام معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، وبكون هاتين المنطقتين المنزوعتي الأسلحة النووية الجديدتين تنشآن في أعقاب المنطقتين الخاليتين من الأسلحة النووية القائمتين فعلا في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وفي جنوب المحيط الهادئ. وهذا يعزز ويدعم التقدم نحو القضاء الكامل على الأسلحة النووية من النصف الجنوبي للكوكب. وفي الدورة السابقة، أيدت تونس بشكل نشط مشروع القرار الذي قدمه وفد البرازيل بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة. وسنواصل تأييد ذلك القرار.

وفي الشرق الأوسط، لا تزال إسرائيل تعوق تنفيذ هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة. وهي تفعل هذا بالرغم من النداءات العديدة التي وجهتها دول المنطقة والجمعية العامة في قراراتها العديدة بشأن هذه المسألة، التي اعتمدت بتوافق الآراء، وبالرغم من أن القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي أصدره مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، دعا جميع دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار إلى الانضمام إليها بدون استثناء.

واليوم، في أعقاب انضمام الدول الأخرى في المنطقة إلى معاهدة عدم الانتشار، لا تزال إسرائيل الدولة الوحيدة غير المنضمة إلى المعاهدة، وهي ترفض الانضمام إليها أو إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات المتكامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهي بهذا تواصل فرض تهديد خطير ومستمر على أمن بلدان وشعوب المنطقة، وأيضا الإبقاء على اختلال صارخ لصالحها عن طريق امتلاكها وحدها قدرات نووية.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، وبخاصة فيما يخص الألغام الأرضية المضادة للأفراد، يتابع بلدي عن كثب ويؤيد جهود المجتمع الدولي لإنهاء الحالة الراهنة، التي تسبب فيها هذه الأجهزة تدميرا مروعا بين السكان المدنيين، وبين غيرهم. وقد شارك بلدي في عملية أوتاوا بصفة مراقب. وتعتقد تونس أيضا أن حق البلدان في استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد لغرض الدفاع عن النفس، وللحفاظ على وحدة أراضيها وحماية حدودها، ينبغي أن يوضع في الاعتبار.

إن تونس، وهي بلد محب للسلام، طرف في جميع معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وتلتزم التزاما قويا بقضية نزع السلاح ودعم أسس الأمن والاستقرار في منطقتها وفي العالم أجمع. وتونس - بصفتها هذه - ترغب في أن تكون عضوا في مؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وتود تونس أن تؤكد هنا الأهمية الكبرى التي تعلقها على مسألة توسيع عضوية المؤتمر. ونعتقد أن جميع البلدان التي ترغب رغبة مشروعة في الانضمام إلى هذه الهيئة بوصفها أعضاء كاملي العضوية - كما يرغب

بلدي - ينبغي أن تمكّن من ذلك. ونحث المؤتمر على النظر في طلبات الترشيح التي قدمت إليه لاتخاذ قرار فيما يتعلق بتوسيع عضويته.

إن دعم أسس الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط واحد من الأهداف ذات الأولوية التي لا يزال بلدي - تونس - يعمل دون كلل وبثبات على تحقيقها. إن حكومة بلدي لا تزال تدعم وتؤيد القيم العالمية للديمقراطية، والتسامح، والانفتاح، التي تشكل أساس نظامها الاجتماعي - السياسي، وتحكم مجتمعها المتوازن بروح من التضامن وتوجه سياستها الخارجية. ولذلك، تتابع تونس بدون كلل دورها في منطقة البحر المتوسط. وهي تعمل بإصرار على دعم أسس شراكة شاملة متعددة الوجوه بين شاطئي الحوض. وتلك الشراكة الفريدة ستتيح للمنطقة مواجهة التحديات الجماعية التي أمامها الآن، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والكفاح ضد الإرهاب وجميع أشكال التطرف الأخرى. وهي التي ستتيح لنا أن نبني معا مستقبل تعاون وأمن دائم يحول ذلك الحوض إلى بحيرة سلام ورفاه حقيقيين. وبلدي - مستلهما هذا المفهوم الشامل للأمن - يشارك في عملية الحوار الأوروبية - المتوسطية، وسيواصل القيام بذلك.

ومع ذلك، نلاحظ بأسف أن مشكلة الشرق الأوسط لا تزال مصدر توتر في تلك المنطقة. وإسرائيل بالتأكيد لا تسهل حل تلك المشكلة، إذ أنها تواصل عرقلة عملية السلام.

في الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد لكم - سيدي الرئيس - استعداده للتعاون تعاونا تاما معكم في تحقيق خاتمة ناجحة لعملنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠